الهجرة التهامية

أسبابها.. وآثارها

(صور من معاناة المهاجر في المملكة العربية السعودية)

المستشار/ جمال عبدالرحمن عبدالله الحضرمي (*)

في تاريخ ١٦/١٠/٢٠٢١م

(*) كاتب وباحث اقتصادي

مقدمة:

جاءت الهجرة نتيجة لحراك مجتمعي من بلد لآخر سعياً للرزق أو لطلب العلم، أو لقهر وظلم لحق بالمهاجر في بلده الأم. وقد لعبت الكوارث الطبيعية والحروب والغزوات في العصور القديمة دوراً كبيراً في إيجاد ظاهرة عرفت حديثاً باسم "التهجير القسري" الذي دفع – في بعض الأحوال – جماعات وأقواماً كاملة لترك مكانها والنزوح بعيداً، كما حصل لقوم سبأ اليمنيين بعد تهدم سد مارب، وهجرتهم من اليمن، وتفرقهم في الجزيرة العربية، ومصر، وإفريقيا هذه الهجرة التي كتبها المؤرخون ووثقها بسبب تهدم السد كمؤشر عن واقع اجتماعي في حينه، وتلتها أسباب عديدة للهجرة والتنقل داخل اليمن والجزيرة العربية وخارجها، وكانت جميعها للبحث عن الرزق والهروب من الحروب والمجاعة في البلد الأم.

لقد شهد العالم، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، تطورات متسارعة نتيجة لاكتشاف أجهزة الحاسوب وشبكة الإنترنت وما رافق ذلك من تطور علمي وتكنولوجي، مما جعل علماء الاجتماع يطلقون على العصر الحديث "عصر الانفجار المعرفي"، الذي تلاشت معه الجغرافيا ببعديها الزماني والمكاني، وأصبح العالم يعرف بـ"القرية الكونية"، وأصبحت التكنولوجيا هي المسيطرة على كل مجالات الحياة، وبدخول هذا المتغير المهم في عالمنا تغيرت وفقاً لذلك نوعية العمالة المطلوبة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي. حيث تحولت من عمالة تعتمد على الجهد العضلي إلى عمالة تعتمد على الجهد الذهني المعرفي القادر على التعامل مع التكنولوجيا، واستيعاب كل ما يستجد في سوق العمل. ووفقاً لهذا المتغير، تسعى الدول اليوم جاهدة إلى

تأهيل عمالتها وفق متطلبات عصر التكنولوجيا، وبما أن العمالة المهاجرة هي الرديف الأساس للتنمية في بلدانهم، حيث تعد تحويلاتهم النقدية من أهم الموارد الاقتصادية التي تدعم استقرار العملة الوطنية، ناهيك عن دورهم في الاستثمار في بلدانهم، والدفع بعجلة التنمية، وتشغيل الأيادي العاملة، مما يساعد على الحد من البطالة أو التقليص من ظاهرة الفقر، لذلك تسعى كثير من الدول اليوم إلى إعادة رسم سياستها وخططها وبرامجها بما يضمن استغلال مواردها البشرية، من خلال تدريبها وتأهيلها وتمكينها من الحصول على فرص العمل المناسبة وفقاً لمتطلبات العصر. وبما أن العمالة في اليمن، بشكل عام، وتهامة بشكل خاص، تعد دون المستوى المطلوب للعمالة المؤهلة والمدربة، فقد أصبحت من العوامل المعيقة للاستثمار والتنمية، بل تعد من أهم المعوقات أمام انضمام اليمن لدول مجلس التعاون الخليجي. وباعتبار ثروتنا البشرية هي أغلى ما نملك وكل ما نملك، والبديل المناسب لدول مجلس التعاون الخليجي لإحلالها محل العمالة الآسيوية التي أصبحت تشكل تهديداً واضحاً لشعوب ودول المنظومة الخليجية وهويتها العربية، ولعل هذه من أبرز الأسباب التي تجعل دول الخليج ترفض العمالة اليمنية، إضافة إلى وجود أسباب أخرى تتمثل في التغيير الديموغرافي والسكاني في مجتمعاتهم بسبب وجود الإنسان اليمني الأكثر قبولاً داخل تلك المجتمعات، مما يجعل قيادات تلك الدول تعمل على تقليص الوجود من العمالة اليمنية، ولذا فوجود العديد من المعوقات التي تحول دون تمكينهم من العمل في الخليج وجدوى استيعابهم في إطار منظومة العمل الخليجية، الأمر الذي يحتم علينا رسم الخطط والبرامج الهادفة التي تضمن تأهيل العمالة اليمنية وفقاً لمتطلبات السوق المحلية والخليجية لخلق تحالف قائم على الشراكة وتبادل المنفعة معاً في إطار منظومة واحدة متكاملة.

وهنا تبرز **مشكلة البحث** في أنه لابد من الإجابة على عدد من التساؤلات حول الهجرة اليمنية، ومنها التهامية وعلاقتها المتبادلة بالدول المجاورة، وخاصة المملكة العربية السعودية، ويمكن تلخيص المشكلة في الرد على:

- ما أسباب الهجرة التهامية (الطاردة والجاذبة)؟
- ما الآثار المترتبة عليها للفرد والمجتمع؟
- ما علاقة دول الجوار (المملكة العربية السعودية) بتنامي هذه الظاهرة؟

وعلى وجه الخصوص فإن **مشكلة الهجرة في تهامة** قد تبرز من خلال (ما انعكس على تراجع وتدهور القطاع الزراعي والسمكي، وبالتالي الاستمرار في انخفاض مستوى دخل الفرد، وتراجع التنمية، وتدهور معيشة السكان في هذه المنطقة الجغرافية من اليمن).

كما **يهدف** البحث إلى التعرف على حجم ظاهرة الهجرة في تهامة وأثرها على واقع التنمية والعادات والتقاليد والمقومات الاقتصادية والاجتماعية للسكان في تهامة اليمن، وعلى وجه التحديد يهدف إلى: تقدير حجم الهجرة من تهامة في أواخر القرن الماضي، وإبراز آثار هذه الظاهرة على السكان في تهامة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، والتعرف على حجم معاناة المهاجر في بلد المهجر وعند عودته من خلال بعض النماذج عن أسر مهاجرة إلى دولة الجوار (المملكة العربية السعودية).

وقد اعتمدنا **المنهج الوصفي** ليكون منهجاً لهذا البحث؛ كونه مناسباً لوصف نشاط الهجرة في تهامة، ولتحقيق أهداف البحث، مع اعتمادنا على وضع الإسقاطات الرقمية لقياس حجم الهجرة بهدف توضيح حجم هذه الظاهرة وقياس أثرها، وسعينا إلى جمع المعلومات من خلال البحث المباشر، والالتقاء ببعض الشخصيات الاجتماعية في المنطقة، والاستقراء، وتتبع البحوث

والدراسات المماثلة التي تمت من قبل الباحثين في الجهات الرسمية، والأجهزة الإحصائية المختصة في اليمن حول ظاهرة الهجرة اليمنية للخارج. وقُسِّم البحث إلى مدخل، وسبعة فصول، وخاتمة، وتوصيات.. وهي كما يلي:

(مدخل ومفاهيم، وسبعة فصول هي:

الفصل الأول: سكان تهامة.. والهجرة.

الفصل الثاني: الهجرة التهامية.. أسبابها.. ودوافعها.

الفصل الثالث: مراحل الهجرة التهامية.

الفصل الرابع: الآثار المتبادلة للهجرة من تهامة.

الفصل الخامس: أثر السياسات الرسمية للحكومة اليمنية على المهاجر.

الفصل السادس: صور من معاناة المهاجر في بلد المهجر، (المملكة العربية السعودية أنموذجاً).

الفصل السابع: نتائج الدراسة والخاتمة والتوصيات).

مدخل ومفاهيم:

كتب الكثيرون عن التعريف بالهجرة والمهاجر، وما يهمنا هنا هو التعريف بالمهاجر في تهامة، ويمكننا توضيح ذاك من خلال ما يلي:

١- التعريف بالمهاجر في تهامة:

تعرِّف منظمة الهجرة العالمية- **وفقاً لما ورد في ويكيبيديا في تعريفها للهجرة والمهاجر- بأن المهاجر** "هو شخص ينتقل من مكان لمكان آخر للعيش فيه، وغالباً من أجل العمل إما بصورة مؤقتة أو دائمة، والعامل المهاجر هو الشخص الذي يمارس عملاً في دولة لا تعد وطنه، بينما المهاجر غير القانوني هو المهاجر الذي لا يحمل تصريحاً قانونياً للبقاء في الدولة المضيفة،

أو يحمل أوراقاً لكنها مزورة بحيث يشكل ذلك عائقاً له للتمتع بحقوقه الإنسانية".

وعليه، فإني أعرّف **المهاجر التهامي** بأنه "الإنسان القاطن في تهامة اليمن، والباحث عن فرص العيش في بلد المهجر بعد أن ضاقت به السبل في بلده الأم"، وفقاً للتعريف السابق الصادر عن منظمة الهجرة العالمية.

أما واقع الهجرة في تهامة فهو ناجم عن عوامل وظروف اقتصادية واجتماعية وبيئية تجعل الهجرة من تهامة وسيلة للبحث عن حياة أفضل، وهي لدى كل مواطن يرغب في تحسين مستوى معيشته ودخله. ولا توجد هجرة في تهامة مطلقة بدون أسباب، ولكنها قضية ضيق العيش، والتهجير القسري المستمر للإنسان من أجل السيطرة على الثروة والسلطة من قبل المتنفذين عليها. إنها قضية وطن يُجرد فيه المواطن من حقوقه، ويتم ابتزازه بكل الوسائل بعد أن كان مساهماً في حضارة أمة فتحت الأندلس، ونشرت العلم والفقه في أرجاء الأرض. وتهامة مصدر الخير والعطاء للإنسان اليمني، ومركز التحول الفكري والعلمي بعد انتشار الدعوة الإسلامية، وقيام أول حكم مستقل عن مركز الخلافة الإسلامية في بغداد، في عهد حكم محمد عبد الله بن زياد، عام (٨١٩م - ٢٠٣هـ).

٢- التعريف بتهامة:

تهامة هي الأرض المنبسطة، وهي الأرض الواقعة بين السهل والجبل، وسميت تهامة لشدة حرها وركود ريحها، وهي من التهم، وهو شدة الحر وركود الريح.. يقال: تَهِمَ الحرُّ إذا اشتد، ويقال: سميت بذلك لتغير هوائها، ويقال: تهم الدهن إذا تغير ريحه.

ويرى المؤرخ أبو الحسن الهمداني أن الجزيرة العربية تقسَّم إلى خمسة أقسام هي: (تهامة، والحجاز، ونجد، والعروض، واليمن) لتتصل حدودها في الشمال بوادي الشام والعراق، ويحدها غرباً بحر قزوين، وشرقاً الخليج العربي، وذلك وفقاً للتعريف اليوناني والروماني، الذي يجعل حد الجزيرة العربية عند نهر الفرات، بحسب ما ذكره الدكتور عبد الله أبو الغيث[١].

كما يرى أن سهل تهامة يمتد من رأس خليج العقبة حتى مضيق باب المندب، ويقسم إلى سلسلة جبال السراة المجاور لها من الشرق، والبحر الأحمر من الغرب، كما تقسم تهامة إلى تهامة الحجاز وتهامة اليمن، ويمتد عرضها بين (١٥-٥٥) كم، ويبلغ أقصى اتساع لها ما بين جدة وجيزان، ويضيق في الشمال، حيث تقترب جبال مدين من البحر، ولا تترك إلا شريطاً ساحلياً ضيقاً[٢].

أما موقع تهامة المقصودة في البحث هنا فهي "تهامة اليمن" ضمن حدود الجمهورية اليمنية، التي تشتمل على عدة محافظات متجاورة على الساحل الغربي لليمن، وأسواقها موجودة في تهامة، مثل بعض مديريات حجة، والمحويت، وريمة، ووصاب من ذمار، وبعض مديريات تعز. وعليه فتهامة المقصودة بالدراسة هي واحدة من المناطق ذات التاريخ القديم الموجودة في إقليم غرب شبه الجزيرة العربية، وهي منطقة السهل الساحلي المحاذية للبحر الأحمر في الكيان السياسي المسمى حالياً بالجمهورية اليمنية، والممتدة من حدودها الشمالية في محافظة حجة وحتى باب المندب في الجنوب الغربي لها.

---

(١) أبو الغيث، د. عبد الله، العلاقات السياسية بين جنوب الجزيرة وشمالها، ص١٨، صادر عن وزارة الثقافة والسياحة، اليمن، عام ٢٠٠٠م.

(٢) العلاقات السياسية بين جنوب الجزيرة وشمالها، مصدر سابق، ص٢٠.

ويطلق مسمى تهامة منذ القدم على الموطن الجغرافي لإنسان تهامة المحدد من حلي بن يعقوب حتى باب المندب، قبل أن تكتسب تسميات جديدة بعد التقسيمات الإدارية، ومواقع موانئها الموجودة على طول الساحل، وبحكم موقعها الجغرافي المميز غرب الجزيرة العربية على امتداد البحر الأحمر أهم وأقدم بحار العالم وأكثرها حيوية وأهمية وكثافة لحركة الملاحة البحرية العالمية، فقد شكلت تهامة واحدة من أهم مناطق التماس والالتقاء وتفاعل الإنسان اليمني مع العالم الإنساني من حوله عبر عصور التاريخ القديم والوسيط والحديث والمعاصر، فكان لها أثر كبير في الساحل المقابل في القرن الإفريقي والمحيط الهندي من خلال التبادل التجاري والثقافي والحضاري بين الطرفين.

وتعد تهامة امتداًداً طبيعياً بمحاذاة البحر الأحمر، متواصلة ببعضها البعض في تقسيمات جغرافية يطلق عليها تهامة الحجاز، وتهامة اليمن (عك والأشاعرة)، وتمتد تهامة اليمن من باب المندب والمخا جنوباً وحتى حرض وجيزان، ومنطقة حلي ابن يعقوب شمالاً، ويحدها من الغرب البحر الأحمر، ومن الشرق جبال السراة المشتملة على جبال وصابين، وريمة، والمحويت وحجة وجبال عسير بالترتيب من الجنوب إلى الشمال.

ويبلغ عدد سكان تهامة محل الدراسة نحو (٣٥٣٤١٦٢) نسمة، حسب تعداد ٢٠٠٤م، وهي الموجودة في المديريات الساحلية، وحوالي (٤٨٥٩٣٩٨) حسب تقديرات للسكان لعام ٢٠١٥م، كما سنوضحها لأحقاً.

الفصل الأول

سكان تهامة.. والهجرة

١- سكان تهامة:

تعد التجمعات السكانية في تهامة من أهم التجمعات والأكثر كثافة سكانية في اليمن، حيث يتركز معظمها في السهل الساحلي، ومصبات الوديان، والحواز في الجبال المطلة على تهامة.

ولذا فقد تم تحديد تلك التجمعات على أساس التقسيم الإداري الأخير للجمهورية اليمنية، الصادر عام ٢٠٠٠م، من جهة، وتقارب الخصائص البيئية والثقافية والاجتماعية لتلك التجمعات السكانية مع البيئة الساحلية لتهامة من جهة أخرى.

ويرجع تشكل الهيكل الإداري القائم حالياً في تهامة إلى التقسيم الإداري الصادر في عام (٢٠٠٠م)، وعلى أساس تقسيماته كوحدات إدارية من المحافظات المشرفة أو الواقعة في السهل الساحلي لتهامة أو امتداداتها، شملت تهامة عدداً من المديريات في محافظات (حجة، والمحويت، وريمة، وذمار، والحديدة، وتعز).

وقد اجتهدنا في تحديد تلك التجمعات السكانية (المديريات) كأجزاء واقعة في نطاق المحافظات المذكورة آنفاً؛ باعتبارها معبرة عن واقع مناخ وبيئة تهامة، والجدول الآتي يوضح عدد السكان للمديريات في المحافظات التي تم تحديدها في النطاق الجغرافي لتهامة من المحافظات، وفقاً للتقسيم الإداري لعام ٢٠٠٠م:

جدول يوضح عدد السكان في محافظات (حجة، المحويت، ريمة، الحديدة، ذمار، تعز) وفقاً للتعداد السكاني لعام (٢٠٠٤م) [٣].

المحافظة	عدد المديريات	عدد السكان عام ٢٠٠٤م
حجة	٥	٣١٣٧١٤ نسمة
المحويت	٣	٢١٢٢٧٢ نسمة
ريمة	٦	٣٩٤٤٤٨ نسمة
ذمار	٢	٣١٣٧٥٤ نسمة
الحديدة	٢٦	٢١٥٧٥٤٤ نسمة
تعز	٤	١٤٢٤٣٠ نسمة
الإجمالي	٤٦	٣٥٣٤١٦٢ نسمة

ومن الجدول السابق نجد أن عدد المديريات المدروسة، التي تشكل إقليم تهامة (٤٦) مديرية، يسكنها نحو (٣٥٣٤١٦٢) نسمة، جميعها بحاجة إلى تنمية حقيقية، وتوفير للخدمات الاجتماعية لتساهم في استقرار المواطن، والحد من الهجرة الداخلية والخارجية، ورفع مستوى معيشته وتحسنها مستقبلاً.

٢- تقدير عدد المهاجرين في المحافظات:

لقد بلغت نسبة الهجرة من السكان إلى الخارج نحو ٧,٣%، وفقاً للتقديرات الإحصائية خلال السنوات من (١٩٧٥م- ٢٠٢٠م)، وعليه فإن الجدول الآتي يوضح تلك الإسقاطات من المهاجرين على مستوى سكان المحافظات التهامية وما جاورها، وهي تقديرات أولية قابلة للزيادة في ظل أوضاع اليمن بعد عام ٢٠١٥م.

(٣) الحضرمي – جمال عبد الرحمن - كتاب اليمن الأنسان والتنمية (تهامة أنموذجاً) – صنعاء - ص ٤١-٤٥ الطبعة الأولى، عام ٢٠١٩م

جـدول يوضـح إسـقاطات للمغتـربين فـي المحافظـات التهاميـة فـي عـام ٢٠١٥م[٤].

اسم المحافظة	إسقاطات السكان ٢٠١٥م	عدد المهاجرين (تقديرات أولية)
محافظة الحديدة	٣٠٠٦٠٠٠	٢١٩٤٣٨
محافظة حجة	٢٠١٥٠٠٠	١٤٧٠٩٥
محافظة المحويت	٦٦٠٠٠٠	٤٨١٨٠
محافظة ريمة	٥٣٦٠٠٠	٣٩١٢٨
محافظة تعز	٣٠٥١٠٠٠	٢٢٢٧٢٣
الإجمالي	٩٢٦٨٠٠٠	٦٧٦٥٦٤

وقد تم الاعتماد على إسقاطات سكانية للجهاز المركزي للإحصاء للعام ٢٠١٥م، وتقديرات الباحث لعدد المهاجرين من أبناء المحافظات التهامية بحسب المعلومات المتاحة.

ومن خلال الجدول التالي يتضح عدد سكان المحافظات التهامية وما جاورها، حسب تعداد ١٩٩٤م، وعدد المهاجرين من تهامة إلى الخارج، مع توضيح لعدد العائدين من دول الخليج وفقاً لبيانات العائدين والمهاجرين بعد عام ١٩٩٢م، وذلك على النحو الآتي:

اسم المحافظة	عدد السكان في عام ١٩٩٤م	عدد المهاجرين ١٩٩٠م	عدد العائدين ١٩٩٠م	نسبة الهجرة من السكان
محافظة الحديدة	١٧٤٩٩١٤	١٤٨٠٠٠	٢٦٦٠٠٠	%٨
محافظة حجة	١١٦٨٧٠٠	١٢٢٠٠٠	٦٣٠٠٠	%١٠
محافظة المحويت	٤٠٢٩٩٢	غير محدد	غير محدد	-
محافظة ريمة	٣٩٤٤٤٨	غير محدد	غير محدد	-
محافظة تعز	١٧٦٩٥٨٠	غير محدد	غير محدد	-
إجمالي سكان تهامة	٥٤٨٥٦٣٤	٤٠٠٤٥١		%٧,٣
سكان اليمن	١١٨٤٩٠٠٠	بيانات غير واضحة		-

(٤) الجهاز المركزي للإحصاء للعام ٢٠١٥م، صنعاء - إسقاطات سكانية- وتقديرات الباحث للمهاجرين من تلك المحافظات.

كما أن الجدول الآتي يبين أعداد المهاجرين اليمنيين بين عامي ١٩٧٥-٢٠٢٠م

العام	عدد المهاجرين اليمنيين	تقديرات للهجرة التهامية
١٩٧٥	١٢٣٤٠٠٠	٩٠٠٨٢
١٩٨١	١٣٩٤٧٧٨	١٠١٨١٩
١٩٨٦	١٦٦٨١٩٩	١٢١٧٧٨
٢٠١٣م	١٩٠٠٠٠٠	١٣٨٧٠٠
٢٠٢٠م	٢٣٣٨٩٠٠	١٧٠٧٤٠

وقد تم وضع تقديرات لعام (٢٠١٣م، ٢٠٢٠م) من قِبَل الباحث، وكذلك تقدير الهجرة التهامية بما يعادل (٧،٣%)، كما أن عدد السكان في أكبر محافظتين في تهامة هما حجة والحديدة في تزايد مستمر، فقد بلغ عدد سكان محافظة الحديدة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام (١٩٩٤ ميلادية) حوالي (١،٧٤٩، ٩١٤) نسمة، بينما ارتفع إلى (٢،١٥٧، ٥٥٢) عام ٢٠٠٤م، وبلغ عدد سكان محافظة حجة وفقاً لنتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٤م (١٤٧٩٥٦٨) نسمة، وينمو السكان سنوياً بمعدل ٠،٠٣٤%. ومن خلال الجدول، يتضح أن أعداد المهاجرين في زيادة مستمرة نتيجة الأسباب المختلفة التي سبق ذكرها، فقد ارتفع العدد من عام ١٩٧٥م إلى عام ٢٠٢٠م بما نسبته (١٨٨%)، وهي نفس النسبة لتضاعف عدد المهاجرين من تهامة أيضاً.

وظلت محافظة الحديدة طاردة للسكان خلال السنوات الماضية، على الرغم من أن مركز المحافظة هو مركز جاذب للهجرة الداخلية؛ لوجود الميناء وبعض المنشآت الصناعية التي تساعد على امتصاص البطالة، وتشغيل قطاع واسع من العمالة.

٣- منافذ الهجرة في تهامة:

لقد كان للموانئ القديمة دورٌ مهم في تاريخ هذه المنطقة وربطها بالعالم الخارجي، فقد أسهمت الموانئ اليمنية القديمة الواقعة في الإطار الجغرافي لتهامة كالحديدة، والفازة، وغليفقة، واللحية، وابن عباس، وميدي، وحرض والخوخة، والمخا، وأبو زهر، وعلى مدى فترات زمنية طويلة مضت في حركة التبادل التجاري مع كثير من بلدان العالم العربي والإسلامي في آسيا وإفريقيا، وهي منافذ التواصل والهجرة مع العالم الخارجي وطريق التجارة معها.

٤- مسميات لسكان تهامة:

يوجد في تهامة عدد من السكان أصولهم يمنية وبها تجمعات مختلفة من سكان وافدين عليها، ضمن الحراك السكاني لليمن والدويلات المتعاقبة عليها. ويستوطن تهامة قبيلتان أساسيتان، إلى جانب بعض القبائل والوافدين من خارج اليمن في عهود الأيوبيين والأتراك وغيرهم، مثل (بقايا الأحباش والفرس والتركمان)، وشرائح اجتماعيه أخرى ممن استوطنوها فيما بعد، وتعد محافظة الحديدة، بما تشمله من مديريات مختلفة، حاضرة تهامة اليمن، وأهم مدنها: (مدينة الحديدة- وزبيد – وباجل – وبيت الفقيه – والمراوعة... إلخ)، وهي المدن المهمة التي تعد مراكز رئيسة للمديريات حسب التقسيم الإداري الحديث.

ووفقاً لما ورد في كتاب "تهامة في التاريخ" فإن من أهم سكان تهامة قبيلتين اشتهرتا فيها وهما:

أولاً: قبيلة الأشاعرة

ومن قبل كان للأشعريين مكانتهم في معظم مناطق تهامة، وهم ينتسبون إلى الأشعر بن نبت بن أدد بن يشجب بن يعرب بن زيد بن كهلان بن سبأ، وهو (أبو الأشاعرة)، ومن قبائلها الركب، والزرانيق، والمعازبة، وكذلك قبائل عك، ومنها الحميريون وكنانة، ويتواجدون في مناطق متفرقة في تهامة، بما فيها من العشائر والفخوذ، وتمتد من المخا إلى وادي رماع شمالاً، وعاصمتها (مدينة زبيد). والأشاعرة: هم فرع من كهلان بن سبأ، وهم من نسل الأشاعرة (نبت بن زيد بن عمرو بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ)، ومساكن الأشاعرة في بلاد زبيد، وبلاد حيس، وفي جبل راس من قضاء زبيد، وفي هذه الأماكن قبائل من غير الأشعريين، ومن الأشاعرة (أبو موسى الأشعري) الصحابي المشهور وأحد عمال الرسول الكريم-صلى الله عليه وسلم- في اليمن، ومن قبائلها المحليين (قبيلة المعاصلة، وقبيلة السوح، والتحيتا، والقراشية العليا، والقراشية السلفى، والمحط)، إضافة إلى تواجدها في المديريات المذكورة سابقاً. ويوجد عدد من المسميات لمناطق قديمة مهمة منها:

- الحصيب: (وهو من أبناء عبد شمس بن وائل بن الغوث بن حيدان، وأولاده، والآخرون هم "الصوار، موكف، قفاعة، الصهيب، بالإضافة إلى الحصيب"، وقال الهمداني عن الحصيب أنه (سكن الحصيب بن شمس أسفل وادي زبيد، فسميت زبيد بهم (الحصيب) بن (يهبر ذي المر علي يهبار)، والمقصود به (ذمار علي) - بن ينكف بن شمس)[٥].

(٥) المصدر السابق.. التاريخ العام لليمن للحداد، المجلد الأول صـ١١٤.

- رماع: وهو رمع بن عمرو بن الحارث ذي أصبح بن زيد بن قيس بن صيف بن زرعة (حمير الأصغر)، وباسمه سمي وادي رمع في تهامة، وهو بين واديين (وادي زبيد، وادي سهام)، وهو الأقرب إلى وادي زبيد، وهو الفاصل بين جبال وصاب وجبال ريمة.
- سهام: وهو من أبناء سهمان بن نمران بن هجان، وهو وادٍ في تهامة يصب في البحر الأحمر، ومسقاه من جبال آنس)[٦].
- حيس: وهو اسم لحيس بن ذي رعين (يريم بن سهل بن زيد بن عمر بن قيس بن معاوية بن جشم بن عبد شمس)[٧]، وبه سميت مدينة حيس من بلاد الركب من تهامة، وتشكل حالياً مديرية من محافظة الحديدة.

ثانياً: قبائل عك

وتمتد من شمال رماع مع تداخل بعض القبائل، ومنها (الحكم، وكنانة) في المخلاف السليماني حتى عسير.

وعَكٌ: بفتح العين المهملة وتشديد الكاف، اختلف النسابون في نسبها، فمنهم من يلحقها بـ(معد بن عدنان) ـ وهذا ما يرجحه النسابة من علماء هذه القبيلة- وبعض المؤرخين يلحقها بـ(عدثان) ـ بالمثلث ـ ثم الأزد بن عبد الله.

ويقول المؤرخ محمد علي الأكوع في تعليقه على "المفيد في أخبار صنعاء وزبيد". وقطنوا (الكدرا) المدينة القديمة شرق المراوعة من مدن اليمن التهامية.

وقال محمد أحمد الحجري في كتابه "بلدان اليمن وقراه"، الجزء الثاني صـ ٦٠٨: "من قبائل اليمن نسبة إلى علي بن عدنان بن عبد الله بن الأزود بن

(٦) المصدر السابق.. التاريخ العام لليمن للحداد، المجلد الأول صـ١١٥.
(٧) المصدر السابق التاريخ العام لليمن للحداد، ص ١١٦.

النعت بن مالك بن زيد بن كهلان، ومن بطونه أربعة (غافق، وساعدة من ولد الشاهد بن عك، ويمسق، وبلان من ولد عبد الله ومن فروع غافق: القيادية، والمقامرة، ودهنة، والرماة، وغسان، وشبام"[٨].

ومن فروع مساعدة: (لام، وصحر، وعج، وزعل، وقين، وقاضية، وعلامة، وهامك، وقحرى، والرباص، وزق، والرقابا، والمغالة).

ومن فروع عبس: زهير، ومالك، وصريف، وزيد، وعبيدة، والحرثة والهزمة، والجاح، وغنم، وتاج، ومنسك، وعمران، وبجيلة، والحشابرة، ومور، والعساكر، وسبعة، والمقاوية.

ومن فروع بولان: العلوي، والجربي، والقهيبي، والجرابح، وعدلان، والريوة، والواعظات، والهليلي، والضحي، والكعبيين

ويقول الحجري: والمعروف اليوم من قبائل عك في تهامة ما يلي:

(الجحبا، والربصة، والرقباء، والمغالسة، والعسير، والقحرى، والجرابح، وخليل، والواعظات، والبعجية، والزعلية، وبني جامع، ومور، والزيدية، وعبس، وجبال دهنة، وبير اليبعة، وسوق، بجيلة، وذؤال)[٩].

(المعازبة) و(الزرانيق): قبيلة كبيرة مشهورة من عك شمال بيت الفقيه وجنوبها، وكان لها دورٌ تاريخيٌّ في العهد الرسولي والطاهري. ونسب (المعازبة) يعود إلى معزب بن عبيد من محمد الفارس بن زيد بن ذؤال بن أزد شنوءة العكي، ومن المعازبة الزرانيق، ويعود نسبها إلى (زرنوق بن محمد الصغير بن حامد الصغير بن الوليد بن زكريا بن محمد الكبير بن حامد الكبير بن معزب). ومعازبة ملحان هم نقيلة من معازبة تهامة، وفخذ منها.

---

(٨) الحضرمي – عبد الرحمن عبد الله (تهامة في التاريخ)، إصدارات المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية صنعاء- دمشق (٢٠٠٥م).

(٩) تهامة في التاريخ -عبد الرحمن الحضرمي - صفحة ص ٢٧٩ –مصدر سابق.

والزرانيق نسبها إلى المعازبة، وينتهى نسبها إلى عك العدناني، وليس عدثان القحطاني، وكل القبائل التهامية المنسوبة إلى عك، المراد (عك العدناني). يقول الأستاذ عبد الله خادم العمري: (زرنوق أو زرنق بن الوليد بن زكريا بن محمد بن حامد "الكبير" بن معزب بن عبيد بن محمد الفارس بن زيد بن ذؤال بن شنوءة بن ثوبان بن عبس بن صحارى بن غالب بن (عبد الله الشاهد)[١٠] بن عك (بن معد)[١١] بن عدنان)[١٢].

(١٠) ورد في كثير من المصادر "عبد الله" ما عدا وطيوط يقول: "الشاهد بن عبد الله"، وبالرجوع إلى كثير من الأنساب في "تاريخه" وجدنا أن هناك لبساً، والصواب الشاهد هو نفسه عبد الله، كما حصل في "محمد الفارس" وقالوا "محمد بن الفارس".

(١١) ورد في كثير من المصادر والمخطوطات، بينما يقول وطيوط في تاريخه "عك بن عدنان".

(١٢) العمري - عبد الله خادم أحمد، سلسلة بيوتات العلم - الجزء الأول - بيت العجيل فروعه ومشاهيره، صـ ٦٠، صنعاء.

الفصل الثاني

الهجرة التهامية.. أسبابها.. ودوافعها

تظل الدوافع والأسباب مرتبطة بعضها ببعض في مثل هذه الظاهرة، ومن الصعب الفصل بينها، فهي متداخلة كل يؤدي إلى الآخر، فالأسباب مرتبطة بعوامل خارجة عن المهاجر نفسه، والدوافع منبثقة عن رغباته الشخصية وتأثره بالغير، ولكنها في مثل هذه الظاهرة تكون متكاملة مع بعضها، وسنوضح ذلك على النحو الآتي:

١- أسباب الهجرة التهامية:

هناك العديد من الأسباب التي تجعل الهجرة من تهامة عملية مستمرة، ولعل أبرزها هو الوضع الاقتصادي للمواطنين فيها، وسيطرة قوى محلية على مصادر المعيشة في تهامة، سواء في قطاع الزراعة، أو الصيد، أو الموانئ وخدماتها، وكذلك قطاعات الخدمات المختلفة. ويمكن القول إن السبب الرئيسي للهجرة من الدول النامية، وخاصة من جنوب الجزيرة والقرن الإفريقي، ومثلها الهجرة من تهامة اليمن، سواء بشكل نظامي أو غير نظامي، يكمن في تردي الظروف الاقتصادية. فكما ورد في مؤتمر لندن لشركاء اليمن، الذي انعقد في لندن في نهاية يناير عام ٢٠١٠ م، فإن الأسباب الاقتصادية تقف بشكل عام خلف التحديات التي تواجهها اليمن، ومنها تحدي الهجرة. ويمكن القول أن من أهم دوافع الهجرة الجماعية المنظمة أو غير المنظمة، وزيادة أعداد الشباب اليمنيين الذين يقبلون عليها ترجع إلى أسباب اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وأهمها[١٣] "الفقر والبطالة وتناقص فرص العمل فيها،

(١٣) تقرير مؤتمر لندن لشركاء اليمن في التنمية، الذي انعقد في لندن نهاية عام ٢٠١٠م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

وزيادة حدة الفوارق بين الفقراء وبين الأغنياء، كما أن ازدياد الوعي بهذه الفوارق، مع إتاحة وسهولة السفر أمام الجميع بسبب القرب الجغرافي والتقدم الذي حدث في الاتصالات الدولية ووسائل السفر، في الوقت الذي تقلصت فيه منافذ الهجرة المنظمة كل ذلك ساهم بلا شك في اندفاع مزيد من الشباب اليمني سعياً وراء تحقيق حياه أفضل عبر طرق ووسائل مختلفة لتحقيق ذلك". وجميع تلك الأسباب قد أكدتها العديد من التقارير الدولية للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، باعتبارها من الأسباب الحقيقية للهجرة اليمنية، ومنها الهجرة التهامية.

ولا شك أن تعدد أسباب الهجرة من تهامة هي التي خلقت العديد من الدوافع لدى المواطن من كل محافظات اليمن للخروج من اليمن؛ لأن وجود منافذ برية وبحرية في تهامة ساعدت على التحرك إلى دول الجوار بكل يسر وسهولة، ويتم التأثر بكل عوامل هذا التداخل الجغرافي مع دول الجوار، سواء عبر البر أو البحر. ويرى مؤلف كتاب الهجرة اليمنيـــة طبيعتها – أسبابها– نتائجــها[١٤] أن زيادة عدد السكان في اليمن ظاهرة ملموسة، ولكنها ليست وحدها مصدر المشكلة الاقتـصادية والمـشكلات الاجتماعيـة الأخرى المختلفة في هذا البلد، ويمكننا أن نورد جملة من الأسباب التي تنجم عنها هذه المشكلات، كما يرى الكتاب المذكور، تلك الأسباب يمكن حصرها وتوضيحها بما يلي:

أولاً: عدم مشاركة جانب كبير من السكان في النشاط الاقتصادي، وخاصة في تهامة المنحصر بقطاع الزراعة، والصيد، وقطاع الخدمات. ولعل أهم تلك الأسباب عدم مشاركة جانب كبير من السكان في النشاط الاقتصادي، واشتغال

(١٤) الزعبي وشجاع الدين، د. محمد أحمد الزعبي، و د. أحمد محمد شجاع الدين، كتاب الهجرة اليمنية طبيعتها، أسبابها، نتائجها، ص ٥.

الكثير منهم في مجالات لا يتولد فيها فائض اقتصادي، ونمو الإنتاج ببطء شديد، بل تدهوره في بعض النواحي، ونموه بمعدلات لا تفي بحاجة الأعداد المضافة إلى السكان كل عام، وعجز القطاعات الإنتاجية عن توفير فرص عمالة كافية تتناسب مع الزيادة السنوية للسكان، وانخفاض الوعي العام، لا سيما الوعي بضرورة العمل كمرادف للحياة، وغياب التخطيط الاستراتيجي لعملية التنمية بوجوهها المختلفة، أو على الأقل فوضى هذا التخطيط، وعدم الدقة والصرامة فيه، وبقاء الاقتصاد الوطني ثابتاً، وجميعها ساعدت على انتشار هذه الظاهرة.

ثانياً: تكمن أسباب الهجرة بأشكالها (الشرعية وغير الشرعية) إلى الخارج، في حزمة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، إضافة إلى تغيُّر في منظومة القيم الثقافية والاجتماعية بشكل سمح بتفشي الظاهرة، وربما تكون مرشحة للزيادة خلال الفترة القادمة.

ثالثاً: ومن الأسباب التي تؤدي إلى تشجيع الهجرة، وذلك في ضوء ازديادها، سواء فيما يتعلق بكون هذه العوامل محلية الصنع أو إقليمية وحتى دولية، وبتضافر عدة عوامل تجعل الهجرة لليمنيين بمثابة ظاهرة، ومن أهم هذه الأسباب:

أ- ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

ب - تفشي ظاهرة البطالة، المتمثلة في عدم توفر فرص عمل، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية، حيث وصلت إلى ٣٠% عام ٢٠٠٧، وفي عام ٢٠٠٨ زادت النسبة إلى ٣٥,٧%، وزادت عام ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٤٠% لتصبح في عام ٢٠١٩م نحو ٨٥%، وفقاً لتقديرات الجهاز المركزي للإحصاء في تقاريره السنوية.

جـ ـ ازدادت هجرة الريفيين أيضاً بسبب الانفجار السكاني، وتآكل الرقعة الزراعية، والتوسع العمراني، خلال العقود الثلاثة الماضية، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والإيجارات التي وصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف مما كانت عليه قبل أزمة حرب الخليج، إضافة إلى تفاقم مشكلات شحة المياه والري التي ساهمت بشكل كبير في هجر المزارعين وأسرهم لعملية الزراعة، ويعد هذا عاملاً رئيساً للهجرة التهامية إلى الخارج لتحسين دخولهم.

د ـ كما أن من الأسباب المهمة والرئيسة لزيادة الهجرة وجود دافع الغيرة والمحاكاة عند الشباب والأسر من التفاوت الطبقي بين الشباب العائد من الهجرة بعد تجربة ناجحة، إذ عاد بعضهم محملاً بالعملات الأجنبية، وأخذ يشيد أفخم القصور والمنازل، ويقتني أحدث وأغلى الموبايلات والسيارات، مما أدى لمزيد من التطلع للهجرة، حتى لو كانت هناك مخاطرة (وهذا العامل يعكس حجم تأثر المهاجر بنمط الاستهلاك في دول المهجر وانعكاسه على مجتمعاته الفقيرة).

هـ ـ فشل جهات التعليم المهني في تخريج شباب مدرب على العمل، وساهم هذا أيضاً في اتجاه رجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص إلى استيراد عمالة أجنبية مدربة من الخارج، رغم زيادة البطالة في اليمن، خاصة في قطاع النفط والخدمات العامة (الصحة والتعليم).

و ـ من جهة أخرى أدت سياسات تحرير الأسواق إلى اعتماد الاقتصاد اليمني على بعض السلع المستوردة لرخص سعرها في الأسواق العالمية، وبالتالي تدهورت أوضاع بعض المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي كان من خلالها يتم تشغيل الآلاف من العمال وتوقف إنتاجها، مثل زراعة القطن

والسمسم، وتراجع إنتاج البن، ومحصول المانجو وغيرها، مما أدى إلى وجود بطالة موسمية ودائمة ساعدت على الهجرة التهامية إلى دول الجوار.

ز- عدم مواكبة صغار المزارعين لتطورات السوق الحرة في ظل اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادي، دون تقديم الدعم الملائم لصغار المزارعين والصناع والحرفيين، خاصة في مجال التسويق والإرشاد الزراعي، إضافة إلى ضعف التعاونيات وعدم القيام بدورها في تنمية أوضاع المزارعين.

حـ - عدم استقرار الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن، طوال العقود الماضية، بمعنى حدوث حروب ونزاعات أهلية داخلية في اليمن في الفترات الماضية، وهذا يؤدي إلى هروب الناس وهجرتهم للخارج خوفاً على حياتهم.

تلك العوامل مجتمعة أو متباينة لها أثر كبير على انتشار ظاهرة الهجرة في اليمن، وتهامة على وجه الخصوص.

٢- دوافع الهجرة:

يرى الباحث أن من أهم دوافع الهجرة التهامية ما يمكن التأكيد عليه في ما يلي:

١- الهروب من التسلط والاستبداد السياسي: إنها ملخص خارطة البؤساء والمستضعفين الذين يمتلكون ثروات هائلة يعبث بها الفاسدون والمتسلطون، منذ محاولة أحد الأئمة معاقبة تهامة ومركز تنويرها في زبيد، في عهد (الإمام المطهر بن يحيى شرف الدين، (ولد في ٣ يناير ١٥٠٣م، وتوفي في ٩ نوفمبر ١٥٧٢م، وهو إمام المذهب الزيدي في اليمن من ١٥٤٧م إلى ١٥٧٢م)، وقد اشتهر بقتله للأسرى والرهائن. وبعد أن قام بالسيطرة على لحج وتعز فر المواطنون إلى زبيد، ولقي هزيمته مرتين، حسب ما يذكره المؤرخون وبقي

التاريخ يجر ذيله لإبراز أنواع مختلفة من الصراعات في عهود مختلفة من قيام الدويلات اليمنية حتى عصر وجود الخلافة العثمانية وتسليمها السلطة، بعد "صلح دعان" للحكم المتوكلي في اليمن، وما وقوع حرب الزرانيق في مطلع القرن العشرين، إلا حادثة من حوادث عدم الاستقرار والرضا عن حكمهم، حيث مر ٩٢ عاماً على انتهاء الحرب بين دولة الأئمة وقبائل تهامة من الزرانيق في عام (١٩٢٨م)، وما زالت حجة تعرف مقبرة الزرانيق، بعد أن سجن أحمد حميد الدين قرابة ألف مقاتل منهم ماتوا تباعاً في ظلمات سجنه، وكانت انطلاقة ثورتهم التي عرفت بـ«ثورة الزرانيق» أول ثورة شعبية ضد حكم الإمام يحيى عام ١٩١٩م، وشكلت سعة فضاء إقليم تهامة براً وبحراً، وتناقضاً مريراً مع ضيق أفق الحياة الكريمة لأهلها حتى وقت قريب. واستمر هذا الحال حتى كتابة هذا البحث، فقد أبرز تقرير صادر عن مجلس النواب[١٥] تم استعراضه في يوم الثلاثاء الموافق ٦ إبريل عام ٢٠١٠م قائمة بأسماء ناهبي أراضي تهامة في محافظة الحديدة غرب اليمن، من بينهم عدد من القيادات السياسية والإدارية والعسكرية. وكشف التقرير عن أربعمائة حالة اعتداء على تلك الأراضي، وتقدم ١٨٤ مواطناً بالشكوى إلى المجلس، ولم يتم إنصاف معظمهم، وهذا نموذج للتسلط السياسي على أبناء تهامة في السنوات العشرين الأخيرة بعد عام ٢٠٠٠م.

٢- **عدم توفر فرص العمل وضعف الأنشطة الاقتصادية:** على الرغم من امتداد تهامة على جزء واسع من أخصب أراضي اليمن، وبها العديد من

---

(١٥) موقع الاشتراكي نت
http://hic-mena.org/news.php?id=pG9maw==#.YTWGMY7XLIU
شوهد في ٢٠٢١/٩/٦م

الوديان، ومن كونها نافذة كانت في وقت من الأوقات الوحيدة على العالم، ومحتوية على ميناء الحُديدة، والتي ما زالت أهم ميناء يمني، وتشكل ما نسبته نحو ستين في المائة من واردات اليمن، وترسو عليها أغلب السفن؛ بحكم ضعف الإقبال على ميناء عدن، لأسباب متعددة. ومنذ سنوات كانت الحديدة تمثل القبلة الأولى للسياحة الموسمية الداخلية، وساهمت بشكل كبير في استقرار اليمن وازدهاره خلال السنوات الماضية بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، إلا أن تهامة تعد من المناطق الطاردة، للسكان وحافزاً كبيراً لخروجهم إلى دول الجوار، وخاصة بعد اكتشاف النفط لدى دول الخليج العربي مع بداية الستينيات، وارتفاع أسعاره في السبعينيات، ووجود فرص عمل كبيرة في المملكة العربية السعودية لقربها وإمكانية الوصول إليها عن طريق الهجرة الشرعية أو غير الشرعية.

كما تعد ظاهرة التسول في تهامة الناجمة عن وجود عامل الفقر والبطالة التي يعيشها معظم المواطنين فيها ظاهرة غير عادية، بل هي ظاهرة سياسية – تنموية بامتياز، الهدف منها إفقار المواطنين والاستفادة من خيراتهم لصالح فئات غنية مستغلة صاحبة نفوذ وناهبة للأرض والموارد والمصالح، ومسيطرة على مصادر رزق المواطنين لصالحها، بدعم وتشجيع وغطاء محلي لا يخدم المواطنين في تهامة، ويجعلها ظاهرة طاردة للسكان وموجهاً أساسياً للهجرة إلى الخارج.

الفصل الثالث

مراحل الهجرة التهامية

لقد مرت الهجرة التهامية كغيرها من أنواع الهجرة اليمنية المعاصرة التي مرت بالمراحل الآتية، كما يراها تقرير صادر عن وزارة المغتربين يلخص حال الهجرة اليمنية إلى الخارج وأسبابها، ومقدم إلى المؤتمر العام الثالث للمغتربين في عام٢٠١٢م، ونوردها هنا وفقاً لما ورد في ذلك التقرير(١٦):

أ ـ مرحلة ما قبل الطفرة النفطية:

وتمتد هذه المرحلة من ١٩٤٠ وحتى ١٩٧٣م، وكان الاتجاه العام لحركتها هو توافد العمالة نحو الأقطار النفطية، في حركة تعكس إلى حد ما تفاعلات العرض والطلب في كلٍّ من بلدان الإرسال والاستقبال. ولقد كان أهم ما يميز بلدان الإرسال في هذه المرحلة هو ندرة الموارد، ووفرة السكان، وعنصر العمل، وهذا الحال ينسحب على بلد كاليمن تماماً، فيما تميزت بلدان الاستقبال بوفرة الموارد، وندرة السكان، وقوة العمل، ولذا أصبحت تلك الدول تشكل عامل جذب للمغترب اليمني.

ب ـ مرحلة الطفرة النفطية:

شهدت هذه المرحلة مناسبتين تم خلالهما ما اصطلح على تسميته (تصحيح أسعار النفط)، الأولى مع حرب أكتوبر١٩٧٣م، والثانية عام ١٩٧٩م. وأدى تصحيح الأسعار إلى ثورة في أسواق النفط العالمية، حيث قفزت مداخيل الدول العربية من الصادرات النفطية إلى ما يقارب ٢٠٨ بلايين دولار من بداية عام ١٩٨٠، وقد دفعت هذه العائدات الضخمة للدول الخليجية إلى تبني برامج

---

(١٦) تقرير صادر عن وزارة المغتربين عن الهجرة اليمنية إلى الخارج وأسبابها عام ٢٠١٢م، وموقع صحيفة ٢٦ سيتمر العدد (١٦٦٣)، اليوم الوطني للمغتربين، تاريخ ١٧ أكتوبر ٢٠١٢م، شوهد في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٠م.

وخطط تنموية طموحة تنطوي على استثمارات ضخمة في مجال البنى التحتية، أدت إلى تدفق هائل لفائض قوة العمل نظراً لزيادة الطلب عليها في دول الخليج العربي، وشهدت هذه المرحلة التي امتدت بين عامي ١٩٧٣- ١٩٨٢م نشاطاً كثيفاً لحركة انتقال العمالة، وانعكس ذلك في زيادة حجم التحويلات من عوائد المغتربين إلى الداخل، التي انتعشت بها الحياة الاقتصادية بشكل ملموس.

جـ - مرحلة الركود والتراجع:

في بداية الخمس السنوات الأولى من عقد الثمانينيات من القرن العشرين انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجعت العوائد النفطية العربية إلى ما يقارب ٩٢ بليون دولار عام ١٩٨٥م، وبدأت الدول النفطية بمراجعة سياساتها الاقتصادية وخططها الاستثمارية، وكان لزاماً عليها مراجعة وضع العمالة الوافدة، لاسيما أن البطالة أضحت واقعاً معيشاً يطال العمالة الوطنية. فبدأت مرحلة من التشديد والتقييد شملت حزمة من القرارات منها تقليص التعاقدات الجديدة، والتشديد على استقدام المرافقين، وتقليص الرواتب والأجور، ومحاولة فرض ضرائب دخل على الوافدين، وصولاً إلى الاستغناء عن خدمات عدد كبير من العمالة الوافدة.

د - مرحلة الهجرة المعاكسة:

تشكل نهاية المرحلة السابقة بداية لمرحلة جديدة أصبحت تعرف بمرحلة "الهجرة المعاكسة"، أو "العمالة العائدة". وإذا كان التراجع الاقتصادي العالمي، بامتداداته الإقليمية، سبباً صارخاً في عودة العمالة الوافدة لتحط رحالها في ديارها الأصلية، فاكتمال مشروعات البنى التحتية في عدد من أقطار الخليج العربي كان أيضاً سبباً مضافاً ومهماً في تلك العودة. ولكن حرب الخليج الأولى والثانية ومجمل تداعياتها تسببت في العودة المفاجئة والجماعية للعمالة اليمنية،

فقد وصل عدد العاملين العائدين من السعودية والكويت ما يقارب (٧٣٢,٠٠٠) عامل، وما ترتب عليها من ارتفاع لمعدلات البطالة، وتصاعد إشكاليات الاستيعاب، وقد كانت معظم العمالة العائدة من بلد المهجر متركزة في المناطق التهامية، حيث شكلت ما نسبته نحو (٦٠%) من هذه العمالة العائدة، فبعد حرب الخليج الثانية (١٩٩٠-١٩٩١) - وقرار الحكومة اليمنية بعدم دعم قرارات مجلس الأمن بشأن التدخل الدولي لإخراج جيش العراق من الكويت- تم ترحيل العمال اليمنيين قسراً من دول الخليج، وقد أدى ذلك إلى عودة حوالي مليون يمني من السعودية وحدها، وإلى جانب تزايد الطلب على الخدمات العامة والضغط على سوق العمل، نتج عن خسارة تحويلات هؤلاء العمال تدهور اقتصادي سريع واضطراب اجتماعي في اليمن، يعد بدوره عاملاً مساهماً في الحرب التي شهدتها البلاد عام ١٩٩٤م وكذلك الأزمة الاقتصادية الحالية[١٧].

هـ - مرحلة الهجرة المقيدة:

وهي مرحلة العشرينيات التي ازدادت فيها الشروط المقيدة للإقامة والعمل في دول الخليج، نتيجة لما تأثرت به تلك الدول من سيطرة للعمالة الماهرة من الدول الآسيوية والأوروبية، وعدم قدرة المواطن اليمني على المنافسة إلا في قطاعات محدودة من جهة، ورغبة تلك الدول في إحلال العمالة الوطنية محل العمالة المستوردة نتيجة ضغوطات اجتماعية وسياسية داخلية، ولذا عملت على إيجاد "نظام الكفيل"، ووضع الشروط التقييدية التي جعلت المهاجر يعمل تحت مزاج وسيطرة الكفيل ورحمته واستغلاله، مما عكس صعوبة التعامل مع الأنظمة والقوانين النافذة في تلك الدول وجعلها طاردة للهجرة.

---

(١٧) موقع مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، الدور الحيوي للتحويلات المالية في الحد من الانهيار الاقتصادي. شوهد في ٢٠٢١/٨/٧م.
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/7473

و ـ مرحلة استمرار الهجرة المؤجلة:

يتوقف بلورة هذه المرحلة ومدى نضجها على الحديث عن التكامل الاقتصادي بين اليمن وأشقائها في مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً، ضمن بلورة جديدة لسياسات واستراتيجيات خليجية لاستيعاب القوى العاملة اليمنية وإحلالها بدلاً عن العمالة الآسيوية، التي تشكل خطراً استراتيجياً على سكان الخليج العربي ودولها، بما فيها جعلها أكثر انتقائية ونوعية عما كانت عليه في السابق، أي ضمن ما يسمى أيضاً بـ"اقتصاديات المعرفة". وتجدر الإشارة إلى أنه كانت هناك توجهات من قبل اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي تهدف إلى جذب الأيدي العاملة اليمنية وفق برنامج زمني واسع، غير أن هذه الأيدي العاملة لن تكون كسابقتها، بل هي من النوع ذي المهارات والخبرات، وهذه الشروط مازالت بعيدة التنفيذ، سواء من قبل الحكومة اليمنية التي يتطلب منها بذل جهد كبير في الاستثمار البشري، أو من قبل الدول المستقبلة التي مازالت تفضل العمالة الماهرة المستوردة من آسيا.

ز ـ مرحلة الصراع وهجرة العقول:

(وهذه المرحلة مضافة من الباحث)، حيث يرى أنها مرحلة ظهرت أخيراً بعد أحداث الربيع العربي، أي بعد أحداث ٢٠١١م في اليمن، وتوسع نطاق الصراع السياسي في اليمن وبقية الدول العربية ذات الكثافة السكانية، وكان ذلك بدعم وتمويل خليجي في معظم الدول العربية التي مرت بالربيع العربي، كما يسمى، وقد انعكس ذلك الصراع على وجود هجرة واسعة للعقول ورأس المال اليمني إلى دول الجوار، وخاصة التوجه نحو مصر، والأردن، والمملكة العربية السعودية، وأثيوبيا، مما عكس ذلك نفسه على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمهاجر اليمني عامة وأبناء تهامة خاصة، وتطور الأمر إلى

صراع مسلح مع دول الجوار بعد قيام التحالف العربي- بقيادة المملكة العربية السعودية وعدد من الدول المتحالفة معها في ٢٣مارس٢٠١٥م- بإعلان الحرب على اليمن والاعتداء عليها بالطيران، واستمرارها حتى وقت كتابة البحث عام ٢٠٢١م.

وتشير تقارير إلى أنه خلال الثلاث السنوات الماضية من العدوان، هاجرين اليمن أكثر من خمسة آلاف كادر يمني نوعي، (كما ورد في صحيفة الثورة، العدد ٦١٦٠٥٨ بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٠م، في تقرير لها أعده محمد شرف)، هذا إلى جانب عشرات الآلاف من حملة الشهادات العليا والمتوسطة الذين يعملون في دول الجوار، ويمثل الأطباء والمعلمون نسبة كبيرة من المهاجرين إلى خارج اليمن. وتصل نسبة العجز في الكادر الطبي في اليمن، بحسب أرقام وزارة الصحة اليمنية، إلى ٥٠%، تحديداً في وقت وصول الحرب ذروتها، وهو ما تسببت فيه، كعامل أساسي، هجرة الكوادر الطبية ذات التخصص النوعي، ومنهم العديد من المهاجرين إلى دول الخليج الغنية.

الفصل الرابع

الآثار المتبادلة للهجرة من تهامة

ونقصد بها هنا وجود آثار متبادلة بين المهاجر والبيئة التي عاش فيها في بلد المهجر أو في بلده، بعد عودته من المهجر، ويمكن توضيح ذلك بحسب البيانات المتاحة، والتوجهات العامة التي أثرت في السلوك الاجتماعي لعودة المهاجرين كما يلي:

٤-١- الجانب الاقتصادي:

انعكس نشاط المهاجرين في تهامة من خلال التوسع في قطاع البناء وحركة الإعمار، فقد وجدت العديد من القرى والمدن التي توسعت خلال الثلاثين السنة من القرن الماضي، فقد نجد أن عدد المساكن قد ازداد بنسبة تقترب من عدد الأسر في تهامة، حيث كان عدد الأسر في تهامة خلال العام ١٩٩٤م نحو (٦٨٥٧٠٤) أسر، وعدد المساكن نحو (٦١٧١٣٣) مسكناً، ليصبح عددها نحو (١١٥٨٥٠٠) أسرة في عام ٢٠١٥م، ونحو (١٠٤٢٦٥٠) مسكناً.

كما تحقق انتعاش اقتصادي، فتم شراء الأراضي الزراعية، وحدث توسُّع في ملكية الرقعة الزراعية ومحاولة تنميتها، بل ظهرت الرغبة في شراء الأراضي الزراعية واستثمارها من قبل أبناء العاملين في الأراضي الزراعية، والتوسع في الإنتاج خلال التسعينيات ومطلع القرن الحادي والعشرين، حتى قيام أحداث ٢٠١١م، التي انعكست على واقع اليمنيين وأدت إلى تراجع استثمارات المغتربين، بل وبروز هجرة جديدة من المواطن اليمني إلى الخارج بسبب ما لحق به من أضرار.

٤-٢- تحويلات المهاجر التهامي ومجالات عمله

ساهمت تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج في دعم ميزان المدفوعات، وأدت في بعض السنوات إلى تحويل عجز الميزان إلى فائض. وبلغ فائض ميزان التحويلات حوالي ١٠٥٤٢ مليون دولار في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢ م، (البنك المركزي اليمني، التقارير السنوية).

ومع اشتداد التنافس في سوق العمل الخليجي عموماً، وفقدان العمالة اليمنية المزايا التي كانت تتمتع بها في تلك الدول قبل عام ٢٠١١م، تحديداً دخول العامل اليمني إلى السعودية دون الحاجة لتأشيرة دخول، وكذلك العمل فيها دون كفيل، وخصوصاً لتلبية متطلبات السوق وإعادة تنظيم تلك العلاقات والبحث في تأهيل العمالة اليمنية للعمل بدول الخليج، وبرز كذلك هدف التكامل وإدماج الاقتصاد اليمني في الاقتصاديات إلى ذلك التجمع الإقليمي كأحد مرتكزات وأهداف مشروع الخليجية، للانضمام الكامل وصولاً الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر للفترة ٢٠١١- ٢٠١٥م، واعتبرت هذه المسألة وتوفير فرص عمل لليمنيين في تلك الدول الأولوية الثانية من الأولويات العشر التي تبنتها الحكومة اليمنية في عام ٢٠١٢م، رغم أنها لم تلق تنفيذاً حتى الآن، واقتصر الأمر على إعداد دراسة حول استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل لدول الخليج، بل إن موقف الحكومة اليمنية بعد ترحيل السعودية عشرات الآلاف من العمالة اليمنية كان متخاذلاً ولم يطالبها بالتعويضات القانونية اللازمة للمهاجر اليمني.

ومن خلال تقارير البنك المركزي، نجد أن بيان حجم التحويلات خلال الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠١٠، و٢٠١٢م موضحة في الجدول الآتي، مع تقديرنا لحجم التحويلات للمغترب في تهامة بما يعادل (٢٥%) من إجمالي

التحويلات، وفقاً لتقديرات الباحث، وهو مجرد مؤشر على حجم ودور هذه العمالة في التنمية المجتمعية وأثرها على ميزان المدفوعات للحكومة اليمنية:

السنة	قيمة التحويلات (مليون دولار)	المبالغ المقدرة لتحويلات المهاجرين من تهامة (مليون دولار)
٢٠٠٠م	١٣٢٧	٣٣٢
٢٠١٠م	١٤٧٦	٣٦٩
٢٠١٢م	٣٣٠١	٨٢٥

المصدر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي للأعوام (٢٠٠٥، ٢٠١٢م).

كما أن العمالة المهاجرة التهامية في معظمها عمالة غير ماهرة، وهي عادة ما تعمل في القطاعات الخدمية، والتجارية، والبناء والتشييد، وقطاع الاتصالات وخدماتها، والنقل، وجميعها خدمات لا تحتاج إلى مستويات عليا من التأهيل والتدريب، ويمكن تصنيفها بأنها عمالة شبه ماهرة وغير مباشرة، أو تقوم بأعمال مكتبية.

٤-٣- التأثير الاجتماعي:

لقد برز هذا المجال من خلال تقارب العادات والتقاليد، والمغالاة في المهور، والمفاخرة في إقامة الأعراس والمناسبات، وشراء السيارات والتنافس في موديلاتها، وكذلك محاولة الشباب في التوجه نحو الهجرة للتشبه بمن سافر وعاد ببعض المقتنيات والملكيات المستحدثة له، وظهر ذلك في دخول أنماط جديدة من الاستهلاك والعادات والتقاليد الاجتماعية المستوحاة من بلد المهجر، وبرز ذلك في أنماط الأعراس والحفلات، وعادات الولادة، والتفاخر في المناسبات والأعياد.

٤-٤- التأثير الديني:

برزت المدرسة الدينية للفكر الوهابي وارتباطاته السياسية بشكل واضح وجلي في كثير من مناطق تهامة، بل أنشئت مراكز لتعليم الأفكار الوهابية

وارتباطاتها المذهبية ببلد المهجر، ولحق بها فكر المذهب السلفي بعد أحداث أفغانستان، وانتشرت مدارسه، وحدث العديد من التصادم الفكري مع علماء الشافعية في مناطق مختلفة من اليمن، وخاصة في تهامة، ولعل أبرز مراكز تلك المدارس مركز في مدينة بيت الفقيه، وآخر في مدينة زبيد قاده شخصية دينية يدعى عبد المحسن ثابت، خريج المدينة المنورة، قرآن كريم، والشيخ عبد الله الأهيف، ولحق بهم العديد من الأتباع الذين عاشوا لسنوات في المهجر، والتحقوا بالتيارات الدينية في حينها، ولقوا انتشاراً واسعاً في معظم ريف تهامة ومدنها، وهم جميعاً يتبعون المدرسة الوهابية للوادعي الذي قام بتأسيس معهد "دار الحديث" في بلدة دماج، في ضواحي صعدة، وكانت الميزانية مفتوحةً والإنفاق بلا حدود. وبالإضافة إلى "دار الحديث"، أنشأ الوادعي مراكز "تحفيظ القرآن" في أماكنَ عديدةٍ أخرى في صعدة. وشيئاً فشيئاً، اتضحت معالم مشروع الوادعي وضخامته، وتحوَّلت "دار الحديث" إلى ما يشبه جامعةً سلفيّةً عالمية يأتيها طلابٌ متشددون من شتى أنحاء العالم لينهلوا من "العلم الشرعي" الذي يبشّر به الوادعي وبقية الشيوخ الوهابيين، حيث كان الطلاب القادمون من الخارج لا يدفعون مقابلاً، بل يتمّ الإنفاق عليهم وإيواؤهم، وحتى تزويجهم. وتوسعت هذه الظاهرة في عدد من المدن والمحافظات اليمنية، وأسست المراكز الدينية التي تعلم المذهب الوهابي، وخاصة في المحافظات الوسطى في اليمن، حيث الكثافة السكانية، لتصبح بعد ذلك قوة سياسية لها تأثيرها على الحياة والسلطة في المجتمع اليمني لاحقاً.

ومن الأفكار المؤثرة على النشاط الديني للمهاجرين توزيع الكتب والملازم والتوجهات المضادة للمدارس الدينية في اليمن قديماً، ومنها الكتب والملازم والمناهج التي تدرَّس، وهذه عيّناتٌ منها انتشرت في معظم المراكز المذكورة،

ويعلِّمها الشيخ مقبل الوادعي لتلاميذ في معهد "دار الحديث": "الروافض والشيعة أشد على الإسلام من اليهود والنصارى"، "الشيعة هم آلةٌ لكل طاعنٍ في الإسلام"، "السنة بين الشيعة والشيوعية"، "الشيعة وحربهم لسنّة المصطفى"، "رياض الجنة في الرد على أعداء السنة"، "الطليعة في الرد على غلاة الشيعة"، ومثلها الكثير. وقد رُد عليهم من قبل علماء الزيدية المعتدلة والشافعية، ولكن حركتهم اتسعت وأثرت في صفوف المهاجرين والعائدين من كل أبناء اليمن.

وبسبب هذه المدرسة الوهابية ظهرت مدارس دينية أخرى تمثلت في مدرسة آل البيت، والمدرسة الصوفية، والمدرسة المطرفية وغيرها، وسعت جميعها للبحث عن مصادر دخل وتمويل لفكرها بما يحقق لها مآربها، وإبراز مكانتها الدينية والسياسية، وأدى هذا إلى تغريب المجتمع وتمزيقه فكرياً وعقدياً ودينياً.

ولعل من النماذج المفيدة للهجرة الدينية الوسطية هو التعريف بشخصية دينية مؤثرة خلال هذه الفترة، جاء لطلب العلم في مدينة زبيد بعد أن درس على علماء من أبنائها في المهجر، وتحول إلى شخصية اجتماعية ودينية مهمة ومرموقة في تهامة واليمن، وفي بلده أثيوبيا، وهو من علماء التفسير المعاصرين، هو[١٨] (العلامة القاضي أسد حمزة عبد القادر الأوسي الحسني الحنفي الماتريدي)، ولد في أثيوبيا سنة ١٣٣٦هـ ـ ١٩١٨م، ثم انتقل إلى مدينة زبيد في اليمن، وعاش فيها، ومن شيوخه في أثيوبيا (أحمد محمد عبده، ومصطفى داود، ومحمد سراج، ومحمد أمان)، ومن شيوخه في مدينة زبيد (محمد يوسف فقير، وإبراهيم عبدالله المزجاجي، وسليمان بن محمد الإدريسي، والمقرئ حسين محمد عبدالله الوصابي، وله منه إجازة، وعبدالله بن

(١٨) موقع ملتقى أهل التفسير.. شوهد في ٢٠٢١/٩/٦م.

زيد المعزبي، وأحمد محمد السالمي، وله إجازة من العلامة عبدالرحمن محمد الأهدل)، وكان في الفروع على مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة، وأما في الأصول فعلى مذهب الماتريدية، وعمل مدرساً في مدرسة الأشاعر، وفي مدرسة الفرحانية في مدينة زبيد حتى عام ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م، ثم مدرساً بالمعهد الديني في مدينة زبيد سنة ١٣٨٢هـ/١٩٦٢م، ثم تعين حاكماً للقضاء والأوقاف في مدينة زبيد، ثم عاد إلى التدريس، ثم تعين سنة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م عضواً في محكمة الاستئناف في لواء الحديدة بقرار جمهوري، ثم تعين بقرار آخر عضوًا في مجلس الشورى سنة ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م، وترأس أول جلسة له، ثم عضواً في مجلس النواب بعد قيام الوحدة اليمنية، وترأس أول جلسة له، ثم تعين بقرار جمهوري سنة ١٤١٤هـ/١٩٩٤م بدرجة قاضي محكمة عليا، وعمل خطيباً للجمعة في الجامع الكبير في مدينة زبيد، وظل مواصلاً التدريس، لا سيما في مدرسة الفرحانية لعلم التفسير، والحديث، واللغة والفقه الحنفي، والعقيدة، فتخرج عليه جماعة من العلماء وطلبة العلم، وحظي باحترام العلماء في اليمن وأثيوبيا، وكانت تطلب منه الفتوى من كل مكان.

٤-٥- التأثير الثقافي والسياسي:

كان للمهاجر اليمني دور كبير في النظم السياسية والثقافية في بلد المهجر، ومن خلال تتبع الأحداث والمعلومات الواردة في هذا المجال فإنه يمكننا أن نورد ذلك التأثير المتبادل بين المهاجرين اليمنيين وبلد المهجر من خلال ما كتبه المؤرخون اليمنيون المعاصرون أمثال الدكتور صالح باصره، والأستاذ عبد الرحمن عبدالله الحضرمي اللذين تحدثا عن هذا الجانب المهم من التأثير، وخاصة في بلاد شرق إفريقيا المجاورة بغرض الاستفادة والاسترشاد وفقاً لما يلي:

(الهجرات إلى بلاد الصومال وإثيوبيا)

يرى أ. د. صالح علي باصره[١٩] (أن الهجرات إلى بلاد الصومال وأثيوبيا وإريتريا حالياً كانت تمر عبر جزيرة دهلك ومصوع وزيلع وغيرها، وهي متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية، وكان للعرب القادمين إليها من اليمن- وعلى وجه الخصوص تهامة وحضرموت- دور في نشر الإسلام حتى إلى بدو العفار «الدناكل»، وأدى ذلك إلى قيام عدد من الإمارات التي عرفت بالطراز الإسلامي ومن أشهرها: أوقات، وعدل، وفنجار، وحديه، ولويت، ودوارو، وهديه، وبالي، وموره، وهرر، وأسس إمارة أوقات أسرة من بني مخزوم، وتحالفت الإمارات الإسلامية بقيادة «أوقات» حتى شمل هذا التحالف جزءاً من جنوب شرق الحبشة وشمال الصومال، وصارت مساحة الإمارات الإسلامية المتحالفة أوسع من مساحة مملكة الحبشة، علاوة على سيطرتها على النشاط التجاري بين داخلية الحبشة والموانئ المطلة على البحر الأحمر، وأقامت هذه الكيانات الإسلامية الإفريقية ذات المنشأ العربي في كلٍّ من أثيوبيا والصومال علاقات مع اليمن، وعلى وجه الخصوص مع الدولة الرسولية، والدولة الطاهرية، والدولة القاسمية[٢٠]، ولقد تمت مراسلات ووفود بين سلاطين دويلات الشريط الساحلي الإفريقي وملوك وسلاطين الدولتين الرسولية والطاهرية، واتصل ملوك الحبشة باليمن، وكان هدف هذا الاتصال ضمان عدم تدخل اليمن في الصراع الدائر بين الدولة الحبشية ومسلمي السلطنات، غير أن ملوك الدولة الرسولية، ثم الدولة الطاهرية- لاحقاً - مدوا يد المساعدة لدول

---

(١٩) باصره – أ. د. صالح علي - الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا حتى منتصف القرن العشرين، مقال منشور في موقع مهارات الالكتروني رقم (١٦٢٤). https://www.mahaarat.com/?p=1624

(٢٠) الحضرمي، عبدالرحمن عبد الله، ضحايا الصراع السياسي في اليمن، بحث منشور على حلقات في أعداد مجلة الحكمة عام ١٩٧٦م، الأعداد (٢٥، ٥٣، ٥٤).

الشريط الساحلي الإسلامية، واقتصر المدد على الخيول وأدوات القتال، دون المشاركة الفعلية في مواجهة نجاشي الحبشة، وتكالب حكام الحبشة والبرتغاليون ضد الدويلات الإسلامية، فاحتل البرتغاليون منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي الكثير من الموانئ الإفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كما عمل الأحباش على نشر المسيحية بين الوثنيين، فتقلص نفوذ الحلف الإسلامي. وبعد انتهاء عهد النفوذ البرتغالي في سواحل شرق إفريقيا حل محله النفوذ الإيطالي، والبريطاني، والفرنسي.

لقد تقاسمت الدول الاستعمارية الثلاث أرض الصومال وإريتريا وجيبوتي، وخصصت أثيوبيا للنفوذ الإيطالي، ثم الإنجليزي، وحاولت مصر مد نفوذها إلى بعض مناطق القرن الإفريقي عبر السودان، غير أن هذه المحاولة جوبهت بمقاومة من المستعمرين الأوروبيين. وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هجرات يمنية حديثة إلى مناطق القرن الإفريقي، وعلى وجه الخصوص من حضرموت، وعدن، وتعز، وزبيد(٢١)، وكوَّن بعض المهاجرين الجدد نفوذاً تجارياً لهم في بعض مدن وموانئ إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وخاصة في زيلع، وبربرا، وأسمرا، وكسمايو، ومصوع، واشتغل البعض الآخر بأعمال عضلية في تلك الموانئ، أو على ظهر السفن التجارية بين الساحل الآسيوي والساحل الإفريقي للبحر الأحمر، وظل الكثير من المهاجرين الجدد على صلة بوطنهم الأم، عكس الذين سبقوهم في الهجرة في القرون الثلاثة السابقة لبداية القرن العشرين، فقد اندمج السابقون في مجتمعهم الإفريقي وذابوا فيه كما هو حال الذين هاجروا إلى بلاد الحبشة في التاريخ القديم،

(٢١) الحضرمي، عبد الرحمن عبد الله، ضحايا الصراع السياسي، مجلة الحكمة، العدد ٥٧، فبراير ١٩٧٧م.

وشهدت أثيوبيا والصومال ثورات إسلامية منقطعة ضد الأحباش المسيحيين والمستعمرين الأجانب.

لقد كان للهجرات العربية- وعلى وجه الخصوص اليمنية والعمانية- إلى شرق إفريقيا، في القرنين الثامن والتاسع الهجري- تأثير كبير في معظم جوانب حياة هذه المنطقة، ومنها الجانب الإثنوجرافي والجانب الديني، وكذلك الجانب التجاري. ويورد الكاتب حسن صالح شهاب في كتابه «تاريخ اليمن البحري» عبارة مقتبسة من كاتب غربي تلخص- وبإيجاز- دور وتأثير المهاجرين العرب بعد الإسلام في شرق إفريقيا، وخاصة في الشريط الساحلي، هذه العبارة تقول: "على طول الشريط الساحلي الممتد من مقديشو شمالاً إلى سفالة جنوباً والجزر المجاورة له، أنشأ العرب مستوطنات كتلك المستوطنات التي أقامها الفينيقيون على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وشيدوا حضارة أدهش مستواها الرفيع البرتغاليين عندما شاهدوها لأول مرة، وكان الدور الذي لعبه الحضارمة وأبناء اليمن وتهامة في بناء هذه الحضارة دوراً لم يقوموا بمثله حتى في وطنهم الأصلي".

الفصل الخامس

أثر السياسات الرسمية للحكومة اليمنية على المهاجر

تتأثر أوضاع المهاجرين في بلد المهجر بالسياسات والقوانين المتخذة في بلد المهجر، أو من قبل الحكومة اليمنية تجاه تلك الدول، ويقصد به معرفة واقعهم نتيجة تطبيق القوانين والإجراءات الموجودة في بلد المهجر، ومدى تأثرهم بالعلاقات المتبادلة بين الحكومات المتعاقبة في اليمن مع تلك الدول، وتغير السياسات المتبادلة فيما بينهما، وتأثيرها سلباً أو إيجاباً على المهاجرين، وهذا ما نحاول توضيحه، فنجد أن هناك أنواعاً مختلفة من التأثير على المهاجر، وهي حالات عامة شملت المهاجرين من كل اليمن، وتأثر بها أكثر المهاجر التهامي، وكان لها ارتباطها بالأحداث الإقليمية والدولية خلال الخمسين السنة الأخيرة، ويمكن أن نوردها كما يلي:

أولاً: الأحداث الدولية والإقليمية المؤثرة على المهاجر:

١ـ عوامل إقليمية:

تتـأثر علاقـة المهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر بالعلاقـات السياسية التي تربط هذه الدول باليمن سلباً وإيجاباً، والأمثلة كثيرة على ما أوردناه، كما أن أوضاع المغتـربين اليمنيين في بلدان المهجر تتأثر بالأوضـاع السياسية داخل بلد المهجر نفسه، وسوف نورد هنا بعض الأمثلة، فعندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في أثيوبيا تأثر المغتربون جراء تأميم الدولة في أثيوبيا لممتلكات القطاع الخاص، ومنها ممتلكات الجالية اليمنية هناك التي أعيدت قبل فترة وجيزة.

ـ أزمـة الخليج الثانيـة عـام ١٩٩٠م وغزو العراق للكويت، حيث كـان لهذه الأزمة الأثر السلبي الكبير في حياة المغتربين اليمنيين، فقد عـاد مـا يقـارب

من مليون عائد يمني من دول الخليج، وأغلبهم من السعودية، وفقدت ممتلكات عدد كبير منهم، وفقد هؤلاء المغتربون العائدون مصادر دخلهم التي كانوا يعيشون عليها هم وأسرهم، وأثرت هذه العودة المفاجئة والضخمة تأثيراً سلبياً جداً على اقتصاد الوطن نفسه، بزيادة معدلات البطالة والفقر، وإحداث أزمة سكنية، وبالذات في المدن الرئيسية.

- الحرب الأهلية في الصومال منذ عام ٩٢م التي على إثرها عاد المغتربون اليمنيون وفقدوا كل ممتلكاتهم جراء الحرب الطاحنة في الصومال التي أضاعت بلداً بكامله، وليس هذا فحسب بل وإن اليمن استقبل ملايين اللاجئين الصوماليين على أراضيه، وما ينتج عن ذلك من تحديات اقتصادية، وأمنية، واجتماعية باهظة تتحملها اليمن.

- الحرب بين إريتريا وأثيوبيا، وكذلك النزاع اليمني الإريتري على جزر حنيش كان لها الأثر على المغتربين من خلال الضغوطات التي تعرضوا لها في تلك الفترة.

٢- عوامل دولية: وقد تمثلت في:

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م الإرهابية التي تعرضت لها أمريكا، وكان من آثارها قتل عدد من المغتربين، وسلب ونهب أموالهم، والمضايقات التي يتعرض لها المغتربون حتى اليوم في أمريكا، ولم تقم حكومة اليمن بالدور المطلوب منها للدفاع عن المواطن اليمني.

- كان الحدث الأكثر تأثيراً في العالم منذ العام ٢٠٠٨م هو تداعيات الأزمة الاقتصادية المالية العالمية التي اجتاحت بورصات العالم، وأدت إلى خسائر فادحة مُنيت بها الدول العظمى، والشركات والبنوك، والتجار، والمغتربون. وفي اليمن كان تأثير الأزمة المالية العالمية سلبياً جداً على اقتصادها، حيث

شكلت تداعيات تلك الأزمة تحدياً جديداً وقوياً أضيف إلى بقية التحديات التي تواجهها اليمن، بل كان هذا التحدي من أقوى التحديات نظراً لمحدودية موارد اليمن وبروز المشاكل الأمنية، ومع ذلك فقد استطاعت اليمن، ومن خلال التزامها ببرنامج الإصلاح المالي والإداري الذي أطلقته منذ عام ١٩٩٥م، تحقيق معدلات نمو حقيقية للقطاعات الاقتصادية، وتخفيض معدلات التضخم والبطالة، وتحقيق استقرار في سعر الصرف، وإحداث توازن مستقر في ميزان المدفوعات وفي الموازنة العامة، إضافة إلى توفير مناخ جاذب للاستثمارات عن طريق الإصلاحات الهيكلية، وتعزيز دور القطاع الخاص، وتحقيق مزيد من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي. وقد بدأت الدولة ببرنامج للتثبيت يهدف إلى تخفيض عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات من خلال تنفيذ عدد من السياسات المالية والنقدية. وباشرت كذلك تنفيذ برامج التكييف وإعادة الهيكلة التي تشمل تحرير الأسعار والتجارة، وخصخصة المشروعات العامة، وتشجيع الإنتاج لغرض التصدير.

ثانياً- تأثير أزمة الخليج على المهاجرين اليمنيين:

اشترطت حكومة المملكة العربية السعودية على جميع العاملين في أراضيها الحصول على الإقامة مسبقاً، أو الخروج من أراضيها، وذلك نتيجة لردود الفعل من مواقف تلك الدول من حرب الخليج، فانعكس ذلك سلباً على الاقتصاد اليمني الذي كان يمر بمرحلة الدمج بعد الوحدة اليمنية في عام ١٩٩٠م، وضعف بنيته على تحمل أعباء العائدين من المهجر الذين شكلوا شكلت نسبة (١٨%) من عدد السكان، حيث كان يصل إلى المنافذ الحدودية لليمن ما بين (٢٠٠٠- ٢٤٠٠) عائد في اليوم، خلال الفترة سبتمبر - أكتوبر

١٩٩٠م، وحتى مطلع عام ١٩٩١م، وقد مرت اليمن بأزمة حقيقية بعد عودة المهاجرين اليمنيين من دول الخليج العربي. وذلك نتيجة لموقف الحكومة اليمنية بشأن الحرب العراقية واجتياح أراضي دولة الكويت، مما أثر على العلاقات مع تلك الدول، وتسبب في طرد عدد كبير من المهاجرين اليمنيين في تلك الدول.

وكان لتلك الاشتراطات من حكومة المملكة العربية السعودية على جميع العاملين في أراضيها الحصول على الإقامة الأثر الكبير على المهاجرين اليمنيين، حيث وجدت صعوبات عديدة أمامهم، سواءً الذين كانوا مهاجرين هجرات طويلة أو قصيرة المدى، وصارت أوضاع اليمنيين أكثر تعقيدًا وسوءًا عن ذي قبل، وأدى هذا الإجراء إلى توسيع للخلاف بين حكومتي البلدين وأوجد نوعاً من الفجوة بينهما، وكان صدوره بمثابة صدمة شديدة للمهاجرين اليمنيين، وخاصة الذين قدموا زهرة أعمارهم في العمل المتواصل في المملكة العربية السعودية،، وأجبر بعض المهاجرين اليمنيين على بيع محلاتهم بأرخص الأثمان، أما الذين يملكون أموالاً مودعة في البنوك فقد تركوها بسبب الإجراءات الشديدة التي اتخذتها السعودية، وجعلت من الصعب على المهاجرين اليمنيين أخذ مدخراتهم، وقد أراد البعض منهم تحويل أموالهم من البنوك السعودية إلى البنوك الأجنبية، ولكن حتى هذا الأمر لم يكن ممكناً، وكثير من المهاجرين باعوا منازلهم بأرخص الأثمان، وبالذات الذين مر على هجرتهم إلى السعودية زمن طويل، والبعض منهم تركوا سياراتهم والشاحنات الكبيرة التي كانوا يمتلكونها، أو باعوها بثمن بخس. وترك البعض من المهاجرين منازلهم وهي في طور التشييد، ولم يتمكنوا حتى من بيع ما قد تم بناؤه منها.

ولقد ارتفع عدد المهاجرين اليمنيين الذين كانوا يعودون من المملكة العربية السعودية يوميًا أثناء أزمة الخليج، حيث وصل عدد المهاجرين الذين كانوا يعودون يوميًا عشرة آلاف عائد، ووصل إلى ألف عائد في اليوم في آخر شهر ديسمبر ١٩٩٠ م وبداية ١٩٩١م.

ولكن العمال الذين تركوا السعودية ولديهم أموال مودعة في البنوك السعودية ومشروعات يقومون بتنفيذها، والعمال من ذوي المهارات النادرة سمح لهم بالعودة مباشرة إلى السعودية، خاصة من أبناء المحافظات الجنوبية، على الرغم من عدم حصولهم على الإقامة مباشرة بعد إعلان البعض من المهاجرين الذين لديهم استثمارات عديدة في السعودية أنهم قد منحوا الإقامة بعد صدور القرار المذكور دون أن يتعرضوا إلى أية مضايقات. وإلى بجانب المهاجرين العائدين من السعودية ودول الخليج، فإن الكثير من المهاجرين اليمنيين إلى الصومال وأثيوبيا، المتأثرين بأحداث هذين البلدين التي دارت بعد انتهاء أزمة الخليج عادوا إلى اليمن عن طريق القوارب الشراعية، أو عن طريق الجو، ووصل عددهم إلى ألفي مهاجر، ومن المتوقع أنه قد ارتفع هذا الرقم إلى خمسين ألف مهاجر(٢٢).

٢-١- مؤشرات عودة المهاجرين بعد أزمة الخليج:

تبين من حصر عدد المغتربين العائدين على إثر أزمة الخليج في بداية التسعينيات أن حجم العمالة اليمنية العائدة ومرافقيهم قد وصل إلى نحو (٨٠٠,٧٣١ نسمة)، وتمثل العمالة العائدة منهم حوالي (٣١٨٥٦٥ عاملاً)؛ أي نسبة ٥,٤٣% من إجمالي العائدين، ويقع حوالي ٧٥% منهم بين سن٢٠-

(٢٢) تقرير عن إحصاءات عودة المهاجرين بعد أزمة الخليج، الجهاز المركزي للإحصاء، مقدم لمجلس الوزراء، نوفمبر عام ١٩٩٢م.

٤٥ سنة، ويصل نسبة الأميين فيهم نحو ٤٤، %، و ٣٧% منهم لديهم معرفة بالقراءة والكتابة، و١٧% يحملون شهادات ابتدائية أو إعدادية أو ثانوية، أما بقية النسبة فهي موزعة بين حاملي الدبلوم الفني أو الشهادة الجامعية، إضافة إلى عدد من الحالات غير مبينة (٠،٥)، وبالنظر إلى توزيع العمال العائدين على المحافظات يتضح أن ٨,٤٤% منهم يقيمون في محافظات الحديدة، وإب، وتعز، ويلي ذلك ٤,١٧% منهم يقيمون في محافظتي شبوة، وحضرموت، وقد أدى تركز العمال العائدين في هذه المحافظات إلى ازدياد الطلب على السكن والخدمات المختلفة، لاسيما في محافظة الحديدة، وحضرموت وحول المدن الكبيرة فيها.

وقد قدرت نسبة العائدين من العمال في أمانة العاصمة، والبيضاء، وحجة، وصنعاء، وعدن، وذمار، على التوالي ٣,٤%، ٣,٥%، % ٤,٠%، ٤,٣%، ٤,٨%، ٥,٦% من إجمالي العائدين في تلك الفترة البالغين نحو تسعمائة ألف نسمة تقريباً، وقد استقر عدد كبير منهم في محافظة الحديدة التي اتخذوها موقعاً مؤقتاً لنزوح أخر إلى مدن يمنية ومحاولة الاستقرار فيها، مما ترتب على ذلك زيادة في أعباء الخدمات في تلك المحافظة، وعدم استقرار الأسعار، ووجود زيادة مفاجئة للسكان، مع عجز مستمر من الحكومة في تقديم تلك الخدمات العامة.

٢-٢- العلاقة بدول الخليج مستقبلاً:

إن العلاقة مع دول الخليج ستظل علاقة مهمة وراسخة، ولا بد من النظر إليها مستقبلاً من خلال واقع الجوار والترابط معهم، ولهذا لابد أن تشمل العديد من الحقائق أهمها:

١- تمثل الهجرة اليمنية إلى الدول الخليجية من أجل العمل عنصراً مهماً من عناصر التخفيف من حدة البطالة، ومكافحة ظاهرة الفقر، والتنمية، ليس على مستوى اليمن فحسب وإنما على مستوى منطقة الخليج العربية.

٢- تمثل الهجرة ظاهرة صحية ومصدراً للإثراء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لمختلف الأطراف، الأمر الذي يتطلب من جانب الحكومة اليمنية إدارة جيدة تقوم على تناول الظاهرة من خلال منهج شامل متكامل يعالج كافة أبعادها الاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والسياسية، ومن خلال التصدي لجذورها، بحيث لا يكون التركيز على بعد واحد وهو البعد الأمني، على حساب الأبعاد الأخرى.

٣- أهمية وجود سياسات وطنية وإقليمية متجانسة ومتناسقة تأتي نتاجاً لتنسيق كامل بين كافة وزارات وأجهزة الدولة المعنية بموضوع الهجرة، بما يمثل حافزاً لبلورة الرؤية الشاملة لسياسات الهجرة. وفى هذا السياق تأتي أهمية التركيز على قضايا بناء القدرات المؤسسية لتلك الوزارات والأجهزة الوطنية، وتنمية مواردها البشرية.

٤- تشكل قضية تأهيل العمالة اليمنية أهمية خاصة لخدمة أهداف التنمية، وكذلك لجعلها تتوافق مع احتياجات أسواق العمل الخارجية عامة والخليجية خاصة، ومن الأهمية أن يتعاون مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مع اليمن في تحقيق هذا الهدف، بما يحقق مصلحة مشتركة لجميع الأطراف.

٥- تعد قضية التحويلات أحد أهم الأبعاد التنموية للاغتراب والهجرة، حيث تسهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لما تمثله من مورد مهم للنقد الأجنبي، فإنه من المفيد دراسة أفضل السبل لتعظيم الاستفادة من

هذه التحويلات، بل وزيادتها واستثمارها في المشروعات الإنمائية، وعدم قصرها على الخدمات المباشرة.

٦- أهمية البعد الثقافي للهجرة اليمنية إلى دول الخليج، وإسهامها في الحفاظ على الهوية العربية للمنطقة، وتعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين شعوبها، الأمر الذي يتطلب تكثيف الحوار بين الجانبين، ومحاربة التمييز والعنصرية وحماية حقوق المهاجرين وكرامتهم، ومن ثم أهمية توظيف الأدوات الإعلامية في تغيير المفاهيم والصور الخاطئة عن المهاجر.

وهذه هي العوامل التي تدفع بالمواطنين في تهامة إلى الهجرة نحو دول الخليج، وخاصة إلى المملكة العربية السعودية.

الفصل السادس

صور من معاناة المهاجر في بلد المهجر

(المملكة العربية السعودية أنموذجاً)

أولاً: صور من واقع الأسر التهامية في المملكة:

لقد وضحنا في الفقرة السابقة معاناة المهاجر اليمني وتأثره بأنظمة وإجراءات وقوانين العمل في المملكة العربية السعودية، ونود أن نتطرق هنا إلى واقع أسر مهاجرة من أبناء تهامة لكي نعكس تجربتهم في الهجرة ومدى ارتباطهم بالمنطقة، وقد كان هذا التتبع من خلال اللقاء المباشر مع تلك الأسر والشباب، وكان لقائي بهم في مدينة جدة عام ٢٠١٩م أثناء أدائي للعمرة في شهر رمضان خلال الفترة من (٢١ رمضان إلى ١٠- شوال للعام ١٤٤٠هـ)، وظلت أسباب هجرتهم هي العوامل الطاردة لهم من بلادهم، والمتمثلة بالفقر، والحاجة إلى تحسين مستوى دخولهم، وعدم تمكنهم من زراعة أرضهم، والحصول على فرص عمل مناسبة لهم في بلدهم الأم، ويمكن سرد أوضاع بعضهم على النحو الآتي:

١- هجرة شباب من مديرية زبيد:

من إحدى مديريات تهامة هاجرت أسرة كبيرة الواحدة تلو الأخرة ابتداء بجدهم الأكبر (يوسف قطاب الزبيدي) الذي هاجر في عام ١٩٥٧م بعد أن كانت تجارته محصورة بين عدن وتهامة، يستورد بعض البضائع ويبيعها، وبعد قيام الثورة في الستينيات ترك اليمن وتوجه نحو المملكة العربية السعودية، وتحديداً مدينة جدة، ولحق به أولاده الأربعة، وكلما كبر أحدهم، وأصبح قادراً على الهجرة سافر والتحق بوالده، وكان قد لحق به إخوته وأولاد عمه، وعاد بعض أولاده للزواج من الأهل، ثم تسرب الواحد تلو الآخر إلى بلد

المهجر مع زوجاتهم ليستقر بهم المقام، ويخلفوا أولاداً في بلد المهجر. وجميعهم لم يحصلوا على الجنسية السعودية أو التابعية، على الرغم من وجودهم فيها منذ منتصف القرن الماضي، وقد خلف أكبرهم خمسة أولاد، وخلف الثاني أربعة أولاد وبنتين، وخلف الثالث ستة أولاد، وخلف الرابع ولدين وبنتاً، وقد تزوج الأحفاد، وخلف كل منهم أبناءهم بعد أن تزوجوا في المهجر من أبناء أسر يمنية مهاجرة. وهكذا دارت بهم الأيام، ولم يحققوا أي منجزات من هجرتهم سوى بناء منازل لهم في بلدهم اليمن ليسكنوها بعد عودتهم، وليحافظوا على مستوى معيشي محدد، على الرغم من تضحية آبائهم وجدهم خلال تلك السنوات. وقد انحصرت أعمالهم في التجارة، وقطاع البناء، والمطاعم، ويطاردهم الواقع في بلد المهجر، والفقر والبؤس في بلدهم، وظل مستواهم المعيشي والثقافي دون المطلوب، وتأثروا جميعهم ببعض القوانين والقرارات القاسية للحكومة السعودية وإجراءاتها التي تم استحداثها للتعامل مع ممارسات شريحة معينة من المهاجرين ولكن تم تطبيقها بشكل عام على جميع المهاجرين اليمنيين.

٢- هجرة أخرى من مديرية بيت الفقيه:

من قضاء بيت الفقيه هاجرت أسرة كبيرة وهاجر أفرادها الواحد تلو الآخر ابتداء بجدهم الحاج منصور المسعودي، من قرية بيت المسعودي، الذي كان يعمل فلاحاً في أرضه بوادي رماع حتى مطلع السبعينيات، ثم هاجر عام ١٩٧٥م ونقل عمله إلى جدة بعد ازدهارها في عهد الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، بعد أن كانت تجارته محصورة بين جدة وتهامة لتسويق المنتجات الزراعية (الباميا، والحبحب، وبعض المنتجات الأخرى)، ويستورد بعض البضائع ويبيعها، ولحق به أولاده بعد أن كبروا، وأصبحوا قادرين على

الهجرة، وكان قد لحق به إخوته وأولاد عمه، وعاد بعض أولاده للزواج من الأهل، ثم تسرب الواحد تلو الآخر إلى بلد المهجر مع زوجاتهم، ليستقر بهم المقام، ويخلفوا أولاداً في بلد المهجر، وجميعهم لم يحصلوا على الجنسية السعودية أو التابعية على الرغم من وجودهم فيها منذ منتصف القرن الماضي، وقد تزوج الأحفاد وخلف كل منهم أبناءهم بعد أن تزوجوا في المهجر من أسر يمنية مهاجرة، وهكذا دارت بهم الأيام، ولم يحققوا أي منجزات من هجرتهم سوى بناء منازل لهم في بلدهم اليمن ليسكنوها بعد عودتهم، وليحافظوا على مستوى معيشي محدد، على الرغم من تضحية آبائهم وجدهم خلال تلك السنوات، وقد انحصرت أعمالهم في التسويق الزراعي، وتجارة المواد الغذائية، ثم عادوا ولم يحصلوا على الجنسية من المملكة رغم طول المدة لإقامتهم، وبعضهم من مواليد مكان هجرتهم.

٣- صورة من هجرة آل البطاح:

هاجر محمد سعيد البطاح في عام ١٩٦٧م بعد أن بلغ الحلم، وتحرك لطلب العلم من مدينته في زبيد إلى مدينة الحديدة، ولم يحصل على فرصة للتعليم، وحينها قرر مع مجموعة من شباب المدينة السفر إلى جدة للعمل، ولم تكن الطريق مهيأة للسفر إلا عبر البحر، فوجد نفسه مع زملائه في قارب تهريب إلى جدة مقابل مبالغ مالية زهيدة في حينها، ومن تلك اللحظة كانت جدة مستقراً له، ليبدأ رحلة المعاناة مع الهجرة، ويترك مدينته زبيد بعد أن ضاقت أحواله المعيشية، ولم يتمكن من التحصيل العلمي في مدينة الحديدة، واستقر حاله في مدينة جدة ليعمل في الإدارة الحكومية هناك، ورغم الفترة الزمنية الطويلة ظل خاضعاً لتهديد قرارات العمالة الوافدة وإحلال أبناء المملكة محله، رغم خبرته وطول فترة عمله.

٤- مواطن من مديرية ميدي:

يود الدخول إلى السعودية بطريقة غير شرعية، عبر طرق وجبال وعرة في محافظة صعدة شمال اليمن، وحتى الوصول إلى جنوب السعودية بمبلغ ثلاثة آلاف ريال سعودي، نحو ٨٠٠ دولار أميركي، ويؤكد معاناته كثيراً من الطريق الجبلية، ووجود مخاطر على حياته في أوقات كثيرة، "لكن المهرب كان يطمئنني بين الحين والآخر"، مشيراً إلى أنه عمل لمدة تسعة أشهر في أحد المحال التجارية مقابل ١٥٠٠ ريال سعودي (٤٠٠ دولار أميركي)، وكاد يحصل على تأشيرة عمل قانونية، ولكن تم اكتشافه في الأخير، وأعيد تهجيره إلى اليمن.. إنه المغترب سعيد جحوشي من أبناء مديرية القناوص، ثم عاود الكرة وهرب إلى السعودية ليسكن عند أهله بدون تأشيرة دخول، وإذا ألقي القبض على الفرد يتم حبسه لمدة ثلاثة أشهر على الأقل ثم ترحيله إلى اليمن.

والعبرة من تلك النماذج (أن الهجرة اليمنية هي هجرة للبحث عن حياة أكثر استقراراً وأماناً بمغامرات غير محسوبة النتائج بسبب عدم الاستقرار السياسي والترابط الاجتماعي في البلد الأم، وسيطرة قوى سياسية واجتماعية تجبر الأفراد على الهجرة وترك منازلهم وأراضيهم)، وهي نماذج للهجرة غير الشرعية إلى السعودية، وهناك معاناة أخرى مرتبطة بنوع العمل ورخصه، والأعمال التي يمنع على اليمنيين العمل فيها.

ثانياً: واقع الهجرة بعد عام ٢٠١٥م:

تظل الحرب المستمرة في اليمن تدفع الكثيرين من اليمنيين إلى البحث عن فرص خارج البلاد، ولو كان الخيار هو الهجرة السرية، وهؤلاء يبحثون عن الأمان والحد الأدنى من أساسيات العيش الكريم، الذي لم يعد موجوداً في

البلاد، حيث دفعت الحرب المتصاعدة في اليمن منذ أكثر من ست سنوات، الكثير من اليمنيين إلى البحث عن فرص للهجرة وبدء حياة جديدة في دول أخرى، بعدما شعروا باليأس، واعتقدوا أن الأوضاع لن تستقر في بلادهم.

وانقسم المهاجرون إلى نوعين من الهجرة وباتجاه الدول التي تقدم لهم الامتيازات والجنسية وهما: (هجرة لرأس المال، وهجرة للعقول والخبرات).

وهذه الهجرة ليست محط دراستنا هنا، ولكن يمكن الإشارة إلى أن عدداً من الكوادر العلمية التي هاجرت من جامعة الحديدة فقط تزيد على (ثلاثين عالماً، وأكثر من عشرين إدارياً)، كما أن حركة رأس المال من محافظة الحديدة قد تجاوز رقماً كبير وخاصة أن معظم البيوت التجارية اليمنية كانت مستقرة في الحديدة، مثل (إخوان ثابت، ومجموعة هايل سعيد، وعبد الجليل ردمان وإخوانه، وغيرهم) بعد أن ضرب التحالف مصانعهم وقدراتهم المالية في الحديدة.

ثالثاً: معاناة المهاجرين من الأنظمة والقوانين في المملكة العربية السعودية:

تبرز المعاناة في تزايد المخاطر التي كان يتعرض لها المهاجر غير الشرعي خلال السنوات الماضية عند هجرته، حيث أدت محاولات المهاجرين غير القانونيين إلى مصرع أكثر من أربعين مهاجراً في الحدود اليمنية السعودية خلال عام ٢٠٠٩، بينما فقد حوالي ٥٠٠ مهاجر خلال عام ٢٠٠٩، ولا يكاد يمر يوم أو أسبوع إلا وتقوم السلطات السعودية بالقبض على مجموعات للمهاجرين اليمنيين المجهولين الذين يحاولون الهروب من اليمن إلى السعودية ودول الخليج، وعليه فإننا في هذا الفصل سوف نركز على توضيح بعض المشاكل المرتبطة بوجود المهاجر اليمني عامة والتهامي على

وجه الخصوص في بلد المهجر، ولا نجد أفضل من نموذج المعاناة لدى حكومة (المملكة العربية السعودية) التي تبتكر شروطاً تعجيزية كل فترة وأخرى لطرد المهاجرين، والتعذر بإحلال العمالة السعودية بدلا عنهم، على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيات التي كان المتوقع منها أن يكون للمهاجر اليمني امتيازات خاصة به تجعله في الصفوف الأولى للعمالة الوافدة إلى المملكة، وما يهمنا هنا هو الإشارة إلى أبرز المتغيرات المرتبطة بأوضاع المغتربين، فمنذ اندلاع حرب الخليج الثانية ١٩٩٠م، التي عوقب على إثرها الشعب اليمني، انصب غضب الأشقاء الخليجيين، وبالذات السعوديين، بحكم حجم المهاجرين اليمنيين لديهم، باتجاه تحميل أفراد المجتمع خطأ السياسات الرسمية، حيث قامت السلطات هناك باتخاذ إجراءات فورية مفاجئة ومربكة أدت إلى طرد مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين بصورة قسرية، ففقدوا مكاسبهم المالية وحقوقهم القانونية التي كان يفترض أن تجد الحماية من قِبل الجهات المسؤولة عن تطبيق نظم وقواعد وتشريعات العمل.. وكان من المؤسف أن رافق هذه الإجراءات حملة إعلامية اتخذت أسلوب التأثير النفسي، وخلقت حالة من العدائية ضد اليمنيين، فوقعوا تحت طائلة التهديد والعقاب والخوف، إلى درجة جعلت غالبية المغتربين يشعرون أن (سلامة الروح من المشرق صبوح)، كما يقول المثل اليمني، فلا القوانين تحميهم أو تعطيهم حق البحث عن حقوقهم، ولا السلطات مستعدة أن تسمح لهم بطرق الأبواب الرسمية لتقديم شكاواهم، وتوضيح مطالبهم المشروعة، وحتى الواقع الاجتماعي الذي عاشوا معه وفيه عقوداً من الزمان بوئام وسلام، استُعدي ضدهم من خلال الضغط الإعلامي، والتعبئة النفسية، والتحريض المتعمد والإشاعات المغرضة، ولا شك أن كل تلك الإجراءات بما خلفته من آثار

ونتائج اقتصادية واجتماعية ونفسية وحزازات نوعية، قد عبرت عن وجود تنكر واضح وصريح لعلاقات الأخوة وحقوق الجوار التاريخية التي أكدت عليها معاهدة الطائف ١٩٣٤م، والتي سُميت حينها (معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية).

معاناة المهاجر من قوانين وإجراءات المملكة:

كان لليمنيين السبق في الهجرة بكل أشكالها وصورها، حيث تعد الأسباب المحفزة للهجرة متوفرة في منطقة سهلة الحركة إلى دول الجوار، وتوفر الدوافع والأسباب الاقتصادية والاجتماعية المحفزة للهجرة إلى الخارج، ومن أهمها وجود عوامل الاضطهاد السياسي، ونهب الأراضي الزراعية والبسط عليها واستملاكها بالقوة، وتهجير مزارعيها أحياناً، وجميعها أسباب أدت وتؤدي إلى الهجرة إلى الخارج كما ذكرنا ذلك في دوافع الهجرة، ويمكننا توثيق بعض المعاناة التي تواجه اليمنيين في الهجرة إلى الخارج، وخاصة أبناء تهامة الذين عانوا الأمرين من الهجرة إلى دول الجوار، ومنها المملكة العربية السعودية، بسبب القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتخذها المملكة ضد المهاجرين، وقد أوردنا نماذج لها على النحو التالي:

١- نظام الكفالة والكفيل:

وهو نظام تعامل صعب مع المهاجرين في المملكة العربية السعودية، ويعد هذا النظام شكلاً من التضييق والسجن لأبسط الأسباب، ينتج عنه ترحيل المهاجرين بشكل شبه يومي، وإعادتهم قسراً إلى اليمن.. وإليكم نماذج لما كتب عن ذلك من قبل الإخوة الصحفيين، فبحسب ما يرى الكاتب أشرف الريفي من صور (صحيفة الوحدوي نت - أشرف الريفي بتاريخ يوم الثلاثاء ٢٥ مايو

٢٠١٠) تلك المعاناة فيقول[٢٣]: (إن نظام الكفالة يعرض المغتربين للابتزاز والإهانة، ويحولهم إلى سلعة للبيع والشراء، ومن ثم طردهم دون حفاظ على أدنى حقوقهم، فيما الحكومة اليمنية صامتة.. يمنيون مضطهدون في الخليج والمملكة). ويورد التحقيق الصحفي أن المغتربين اليمنيين في المملكة السعودية ودول الخليج يعيشون أوضاعاً مأساوية تحت وطأة نظام الكفالة، واستبداد وابتزاز الكفيل، فكم من مغترب يمني يعيش تحت رحمة الكفيل، وكم من مغترب رحل تاركاً ممتلكاته هناك بسبب خلاف بسيط مع الكفيل.

وفي المملكة السعودية يصير الكفيل وصياً على المغترب أو العامل، فلا يحق للأخير أن ينتقل إلى مدينة أخرى، أو أي مكان إلا بعلم الكفيل وبإذنه، كما لا يحق له الانتقال إلى عمل آخر إلا برضاه أيضاً، ناهيك عن الرسوم التي يفرضها الكفيل على المغترب، ويتحول اليمني إلى سلعة للبيع والشراء ابتداء من شرائه لفيزة السفر، مروراً برسوم الإقامة، وابتزاز الكفيل، ورسوم التجديد، وهو شكل من أشكال القسر الحديث الذي لا يتناسب مع النظام العالمي لحقوق الإنسان، بل هو نظام منتهك للحقوق ومخالف للقوانين والحريات والأديان.

إن نظام الكفالة المسكوت عليه من قبل الحكومة اليمنية لم يعد مقبولاً دولياً، وبدأت المنظمات الحقوقية الدولية تعمل منذ سنوات لإلغائه، فيما قامت دولة البحرين بإلغائه فعلياً، ويتطلب من حكومة المملكة السعودية إسقاط هذا النظام القاسي، فيما موقف الحكومة اليمنية سلبي تجاه هذه القضية رغم وجود أكثر من مليوني يمني في السعودية فقط، جميعهم يعانون من معاملة غير لائقة، وتعقيدات شتى، فقد أكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة أن دول الخليج العربية مطالبة بإنهاء نظام الكفالة الذي تطبقه على العاملين

(٢٣) موقع الوحدوي نت – شوهد يوم الثلاثاء ٢٥مايو ٢٠١٠م.

المغتربين، والذي يتركهم تحت رحمة أصحاب العمل معرضين لانتهاكات محتملة.

وقالت نافانيثيم بيلاي، وهي مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في كلمة لها في أول جامعة للجنسين في السعودية في مدينة جدة: "تشير التقارير المتعلقة بهذه المنطقة بشكل مستمر إلى ممارسات غير قانونية، ومصادرة جوازات سفر وعدم صرف الأجور، واستغلال من جانب وكالات توظيف، وأصحاب أعمال معدومي الضمير". وأضافت: "البعض يحتجزون لفترات طويلة بعد فرارهم من أرباب عمل يسيئون لهم، وربما لا يتمكنون من الحصول على استشارة قانونية، أو حل فعال لمعاناتهم". واصفة هذا النظام بتكريس التمييز والاستغلال. وأضافت أنه "يقيد العمال تماماً بمخدوميهم، مما يساعد أرباب العمل على ارتكاب التجاوزات، مثل منع العمال من تغيير وظائفهم، أو حتى مغادرة البلاد في بعض الأحيان". وفي محاضرة ألقتها بجامعة جدة في المملكة العربية السعودية قالت نافي بيلاي "للأسف غالباً ما يتعرض العديد من المهاجرين في هذه المنطقة ومناطق أخرى للتمييز والعنف والاستغلال، وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان". وقالت نافانيثيم (إنها ترحب بخطط بعض دول الخليج لإصلاح نظام الكفالة، وتحث الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، مشيرة إلى أنها تساند هذه الجهود، وتدعو دولاً أخرى لاستبدال نظام الكفالة بقوانين عمل حديثة يمكنها الموازنة بشكل أفضل بين الحقوق والواجبات)[٢٤].

(٢٤) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كلمة نافانيثيم بيلاي في جامعة بمدينة جدة.

هذا النقد الغربي للسعودية يشكل تقدماً إيجابياً؛ كون السعودية نادراً ما تتعرض لانتقادات من حلفائها الغربيين بسبب نفوذها المرتكز على إمدادات البترول العالمية، وتملُّكها لأصول بمليارات الدولارات.

ومشاكل المغتربين اليمنيين في السعودية بالذات لا تتوقف عند تعقيدات نظام الكفالة، بل وصل حد تحويلهم إلى سلعة للبيع والشراء، بحيث تباع لهم "لفيزا" المحددة قيمتها بـ ٢٠٠٠ ريال سعودي بمبالغ باهظة تصل أحياناً إلى ١٥ ألف ريال سعودي، كما يشكو العديد من العمال من احتجاز أصحاب العمل لجوازات سفرهم طيلة مدة التعاقد، ولا يدفعون أجورهم بانتظام، ويستقطعون عليهم أحياناً مبالغ نظير السكن، وتكاليف الرعاية الصحية، **فنظام الكفيل (هو نظام لا إداري معاصر ومعقد لا يخدم المغترب).** أما بالنسبة لأولئك الذين يملكون محلات تجارية مسجلة بأسماء كُفلاء سعوديين، فلهم قصة أخرى عَبَّر عنها أحدهم في بقوله: (أملك ثروة ومحلات ولكني لا أملكها، وكأنها ليست لي، والله إذا الكفيل أخذ المال مني يقدر يزفرني اليوم الثاني، بدون أي حق... إلخ)، وهنا تكمن مأساة المهاجر والظلم الذي يحيط به.

صور من تجمعات الترحيل

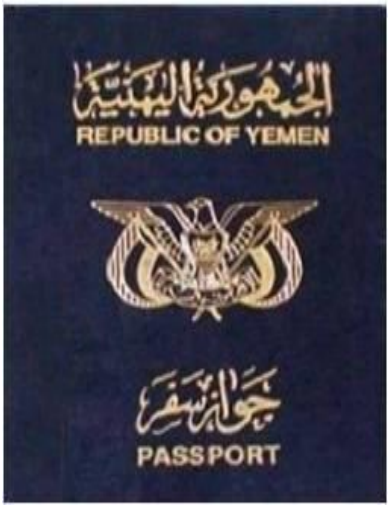

جواز السفر للجمهورية اليمنية

٢- قانون السوابق:

يعد هذا القانون من أهم التدابير الجديدة التي اتخذتها السعودية ويتعرض بموجبه أكثر من مائة ألف مغترب يمني للترحيل والخروج النهائي من أراضيها، وذلك من خلال إصدار قانون "السوابق" الذي ينص على أن كل من عليه أي سابقة قضائية، وصدر ضده حكم، مهما كانت الواقعة، بالخروج النهائي من أراضي المملكة، حتى لو مضى على سابقته أكثر من ٣٠ عاماً وهو مقيم بصورة شرعية. وبدأت السلطات السعودية باتخاذ هذه الإجراءات في عام ٢٠٠٦م، ونحو مليون مغترب يمني مهدد بالخروج النهائي بفعل ذلك القانون، وفي العام ٢٠٠٦ طالبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في السعودية بإلغاء نظام الكفالة لتسببه بكثير من الانتهاكات لحقوق العمالة الأجنبية في البلاد، كما طالبت بإنشاء محكمة، أو مجلس، أو هيئة عليا تختص بالفصل في دعاوى مخالفات القواعد الشرعية التي تتعارض مع النظام الأساسي للحكم والاتفاقيات

الدولية المنضمة إليها المملكة، ويبقى اليمنيون خاضعين لنظام البيع والشراء السعودي في تجارة علنية للفيزة يجب أن تتوقف، حيث يتم إدخال حادثة السوابق لكل فرد في نظام إلكتروني، تكون إدارة الجوازات قادرة على التعرف عليه من أي منفذ من منافذ المملكة، فتتم إعادة ترحيله ومنعه من الدخول، والتعامل معه بقسوة وشدة، وهذا ما رأيناه في منفذ الوديعة الحدودي، وكثيرة هي الاختلالات التي شابت مسار العلاقات اليمنية السعودية، في مراحلها المتعددة، سواء في مرحلة ما قبل قيام الثورة ١٩٦٢م، أو ما بعدها، وحتى إجراء المصالحة الوطنية، أو في المراحل اللاحقة لعودة العلاقات بين البلدين (١٩٧٠م) وحتى الآن.

٣- السجناء اليمنيون:

يُعد موضوع السجناء اليمنيين في السجون السعودية، إحدى القضايا التي تحتاج إلى بحث جدي ومعالجة إنسانية وقانونية؛ ففي الوقت الذي يزداد فيه أعداد هؤلاء بصورة كبيرة فإن معاناتهم تزداد تفاقماً، وسواء أكان هؤلاء من فئة السجناء المؤقتين الذين يتم احتجازهم وترحيلهم خلال أيام أم كانوا من فئة السجناء المحكوم عليهم بفترة طويلة، فإن هناك الكثير من المعلومات التي تؤكد تعرضهم لتعسفات متنوعة، ولا يعطون فرصة للدفاع القانوني عن أنفسهم، كما لا توجد منظمات حقوقية تتابع قضاياهم، وتتولى مهمة كشف معاناتهم وطبيعة الممارسات التي يتعرضون لها.

٤- وضع الجيل الثاني من المغتربين:

هناك مئات الآلاف من الشباب من أبناء المغتربين الذين وُلدوا في المملكة، ويمكن تسميتهم بالجيل الثاني، أصبح وضعهم يمثل مشكلة في حد ذاته، فقد حرموا من الحصول على الجنسية السعودية رغم أنهم يحملون شهادات الميلاد

الرسمية، وتبعاً لذلك حرموا من مواصلة التعليم الجامعي، وحرموا كذلك من فرص العمل التي يحصل عليها أقرانهم من المولدين الآخرين؛ لأنهم يعاملون كأجانب مع أنهم لا يعرفون اليمن، ولم يعيشوا فيه، وأصبحوا معلقين في إطار واقع هم أصلاً جزء منه نفسياً وثقافياً وقانونياً، ولكنه يرفضهم تعسفاً واستكباراً.

٥- السعودية وإجراءات أخرى ضد المغتربين:

لقد اتخذت المملكة السعودية أخيراً إجراءات قانونية ضد المهاجرين إليها وينعكس ذلك على المهاجرين اليمنيين، مما جعلهم يستصرخون ويدعون الحكومة اليمنية لإنقاذهم، ولكن لا حياة لمن تنادي، وبحسب ما ورد في موقع أخبار الساعة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦م، حيث ينص تعديل قانون العمل لديها على أن تقوم السلطات السعودية بتعديل المادة **٣٩ من قانون العمل الصادر في بداية شهر فبراير ٢٠١٣م، على الرغم من أنها كانت محل انتقاد من منظمات حقوقية عديدة. وتضمن التعديل في المادة (إجراءات عقابية مشددة، كما ألغيت مادة أخرى كانت تلتزم بالغرامة بدلاً عن أية عقوبات أخرى)، وقالت صيغة التعديل في القرار الذي نقلته وسائل الإعلام الرسمية السعودية:**[٢٥]

(بعد الاطلاع على المعاملة المرفوعة من وزارة الداخلية في شأن ظاهرتي تراكم العمالة الأجنبية السائبة، وهروب بعض خدم المنازل من كفلائهم، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٠/١١٤) وتاريخ ١٤٣٣/١٠/٢٢، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

تعديل نص المادة ٣٩ من نظام العمل، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥١) وتاريخ ١٤٢٦/٨/٢٣هـ، لتصبح بالنص الآتي: المادة ٣٩:

(٢٥) موقع أخبار الساعة بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٦م.

١- لا يجوز- بغير اتباع القواعد والإجراءات النظامية المقررة- أن يترك صاحب العمل (الكفيل) عامله يعمل لدى الغير، ولا يجوز للعامل أن يعمل لدى صاحب عمل آخر، كما لا يجوز لصاحب العمل (الكفيل) توظيف عامل غيره، وتتولى وزارة العمل التفتيش على المنشآت، والتحقيق في المخالفات التي يتم ضبطها من قبل مفتشيها، ومن ثم إحالتها إلى وزارة الداخلية لتطبيق العقوبات المقررة بشأنها.

٢- لا يجوز لصاحب العمل (الكفيل) أن يترك عامله يعمل لحسابه الخاص، كما لا يجوز للعامل أن يعمل لحسابه الخاص، وتتولى وزارة الداخلية ضبط وإيقاف وترحيل وإيقاع العقوبات على المخالفين من العاملين لحسابهم الخاص (العمالة السائبة) في الشوارع والميادين، والمتغيبين عن العمل (الهاربين)، وكذلك أصحاب العمل والمشغلين لهؤلاء، والمتسترين عليهم، والناقلين لهم، وكل من له دور في المخالفة وتطبيق العقوبات المقررة.

- إلغاء المادة ٢٣٣ من نظام العمل.

- الموافقة على (قواعد التعامل مع الوافدين من مخالفي الأنظمة).

والمادة ة ٢٣٣ التي تم إلغاؤها كانت تتضمن الإجراءات العقابية في حال المخالفة للمادة ٣٩ حيث تنص على الآتي:

المادة ٢٣٣: يعاقب كل من يخالف حكم المادة الـ ٣٩ من هذا النظام بغرامة لا تقل عن ٥ آلاف ريال، ولا تزيد عن ٢٠ ألف ريال، وتتعدد الغرامة بتعدد الأشخاص الذين وقعت المخالفة بشأنهم، ويتم ترحيل العامل على حساب من وجد يعمل لديه.

٦- سياسة (توطين الوظائف): أدّت الإجراءات التي بدأت الحكومة السعودية بفرضها لإحلال العمالة السعودية في سوق العمل عن طريق سياسة

ما سُمي بـ"توطين الوظائف"، المتمثلة في قَصر عدد كبير من المهن على المواطن السعودي، مع زيادة كبيرة في الرسوم التي ينبغي على العامل الوافد أن يدفعها - إلى تعريض عدد كبير من العمالة الأجنبية في السعودية، ليس فقط لفقدان أعمالهم ومصادر دخلهم، ولكن أيضاً إلى تَحَمُّل غرامات باهظة، والترحيل في حالة المخالفة، وفي كل الأحوال سيضطر عدد كبير من العمال في الفترة القادمة إلى مغادرة السعودية، سواء لعدم الحصول على عمل مُصرح به، أو بسبب عدم القدرة على دفع الرسوم التي من المقرر أن تتضاعف سنوياً.

وفي العام ٢٠١١ بدأت السعودية بتطبيق نظام "نطاقات" الذي هدف إلى زيادة نسبة العمالة السعودية في سوق العمل، ففرضت على كل المؤسسات التجارية حداً أدنى من العمال السعوديين، وفي بداية العام ٢٠١٣، أعلنت السلطات السعودية أنها بصدد تصحيح وضع العمالة الأجنبية، وترحيل كل من تثبت مخالفته للوائح المنظمة التي تقضي بضرورة العمل لدى الكفيل، فضلاً عن سعودة بعض القطاعات. وحسب التقارير الدولية فقد تم ترحيل مليون عامل، وأخذت اليمن الحصة الأكبر من العمالة المُرحلة، حيث بلغ عدد المرحلين اليمنيين ما نسبته ٤٠% في المائة (أي قرابة ٤٠٠ ألف عامل)، وفقاً لإحصائيات ميدانية قامت بها منظمة الهجرة الدولية[٢٦] في معبر الطوال الحدودي بين اليمن والسعودية بين عامي ٢٠١٣-٢٠١٤م.

(٢٦) عاصفة الترحيل: العمالة اليمنية في السعودية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ومنظمة الهجرة الدولية. arry Cook and Michael Newson, Arab Migrant Communities in the GCC, p 148-14

وثائق من قنصلية جدة لترحيل المغتربين

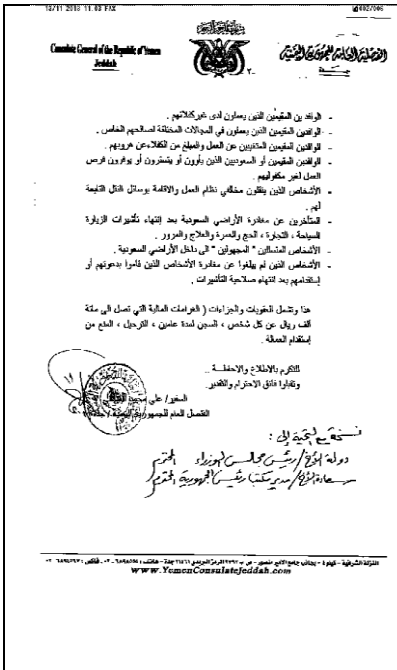

- الوافدين المقيمين الذين يعملون لدى غيركفلائهم .
- الوافدين المقيمين الذين يعملون في المجالات المختلفة لمصالحهم الخاص .
- الوافدين المقيمين المتقاعدين عن العمل والمطلوبين عن الكفلاء في هروبهم .
- الوافدين المقيمين أو السعوديين الذين يأوون أو يتسترون أو يوفرون فرص العمل لغير مكفولين .
- الأشخاص الذين يتقنون مخالفي نظام العمل والاقامة بوسائل النقل التابعة لهم .
- المتأخرين عن مغادرة الأراضي السعودية بعد إنتهاء تأشيرات الزيارة السياحة ، التجارة ، الحج والعمرة والعلاج والمرور .
- الأشخاص المتسللين " المجهولين " الى داخل الأراضي السعودية .
- الأشخاص الذين لم يبلغوا عن مغادرة الأشخاص الذين قاموا بدعوتهم أو إستقدامهم بعد انتهاء صلاحية التأشيرات .

هذا وتتمثل العقوبات والجزاءات (الغرامات المالية التي تصل الى مئة ألف ريال عن كل شخص ، السجن لمدة عامين ، الترحيل ، المنع من إستقدام العمالة .

وتفضلوا بقبول الاحترام والتقدير .

السفير/ علي محمد [illegible]

القنصل العام للجمهورية اليمنية بجدة

نسخة مع تحية إلى :

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم

سعادة رئيس مديرية شرطة المحترم

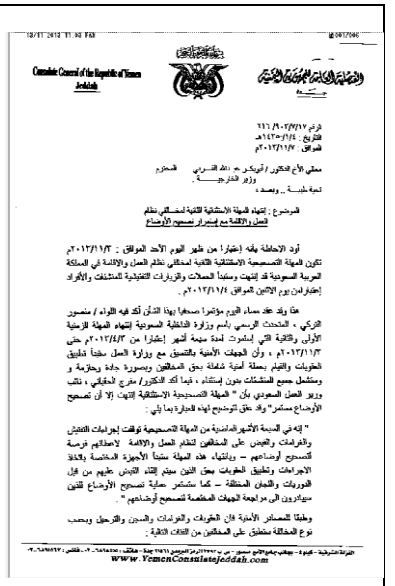

الرقم : ٦١٧/٩٠١/٢/٩٠
التاريخ : ١٤٣٥/١/٤هـ
الموافق : ٢٠١٣/١١/٤م

معالي الأخ الدكتور / أبوبكر عبدالله القربي المحترم
وزير الخارجية .

تحية طيبة .. وبعد ،

الموضوع : إعتماد المهلة الاستثنائية الثانية لمخالفي نظام العمل والاقامة مع إستمرار تصحيح الأوضاع

أود الاحاطة بأنه إعتبارا من ظهر اليوم الأحد الموافق : ٢٠١٣/١١/٣م تكون المهلة التصحيحية الاستثنائية الثانية لمخالفي نظام العمل والاقامة في المملكة العربية السعودية قد إنتهت ومنذ ذلك الحملات والزيارات التفتيشية للمنشئات والأفراد إعتبارا من يوم الاثنين الموافق ٢٠١٣/١١/٤م .

هذا وقد عقد مساء اليوم مؤتمرا صحفيا بهذا الشأن أكد فيه اللواء / منصور التركي ، المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية السعودية إنتهاء المهلة للرعية الأولى والثانية التي إمتدت لمدة سبعة أشهر إعتبارا من ٢٠١٣/٤/٣م حتى ٢٠١٣/١١/٣م ، وأن الجهات الأمنية بالتنسق مع وزارة العمل حذا تدابيق الحدود والمنافذ بصفة أمنية شاملة بحق المخالفين وبصورة حادة وحازمة و ومشامل جميع المنشئات دون إستثناء ، فيما أكد الدكتور / مدرج الخيالي ، نائب وزير العمل السعودي بأن " المهلة التصحيحية الاستثنائية إنتهت إلا أن تصحيح الأوضاع مستمر" واد حقق التوضيح انهاء الاجراءة بما يلي :

" إنه في الدبحة الأشهر الأخيرة من المهلة التصحيحية توقفت إجراءات التفتيش والقرارات والعبض على المخالفين لنظام العمل والاقامة لاعطائهم فرصة لتصحيح أوضاعهم – وبإنتهاء هذه المهلة سنبدأ الأجهزة المختصة بالأخذ الاجراءات وتطبيق العقوبات بحق الذين سيتم إلقاء القبض عليهم من قبل الدوريات والنقاط المنتشرة – كما ستستمر حماية تصحيح الأوضاع للذين سيبادرون الى مراجعة الجهات المختصة لتصحيح أوضاعهم "

وطبقا للمصادر الأمنية فإن العقوبات والغرامات والسجن والترحيل وبحسب نوع المخالفة ستطبق على المخالفين من الفئات التالية .

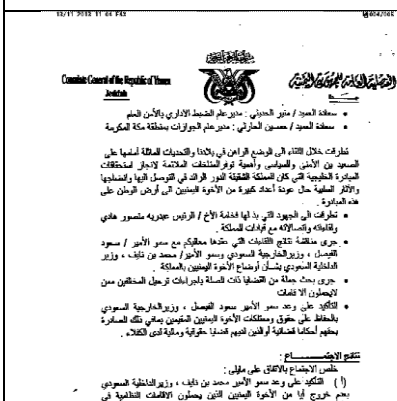

- سعادة العميد / منير الحدياني : مدير عام التنسيق الاداري بالأمن العام
- سعادة العميد / حسين الحارثي : مدير عام الجوازات بمنطقة مكة المكرمة

تعارفت خلال اللقاء الى الوضع الراهن في بلادنا والتحديات الماثلة أمامها على الصعيد بين الأمني والسياسي وأهمية توفير المناخات الملائمة لانجاز استحقاقات المبادرة الخليجية التي كان للمملكة الشقيقة الدور الرائد في التوصل اليها وتفعيلها والآثار السلبية حال عودة أعداد كبيرة من الأخوة اليمنيين الى أرض الوطن على هذه المبادرة .

- تعارفت الى الجهود التي بذلها فخامة الأخ / الرئيس عبدربه منصور هادي وقائداته وانتمالاته مع قيادات للمملكة .
- دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم
- سعادة رئيس مديرية شرطة المحترم
- جرى مناقشة نتائج اللقاءات التي عقدها معاليكم مع سمو الأمير / سعود الفيصل ، وزير الخارجية السعودي وسمو الأمير/ محمد بن نايف ، وزير الداخلية السعودي بشأن أوضاع الأخوة اليمنيين بالمملكة .
- جرى بحث جملة من القضايا ذات الصلة بالاجراءات ترحيل المخالفين ممن لايحملون الا تقمات
- التأكيد على وعد سمو الأمير سعود الفيصل ، وزير الخارجية السعودي بالحفاظ على حقوق ومعلكتات الأخوة اليمنيين المقيمين بمعابي تلك المغادرة بحكم أحكاما قضائية أوالذين لديهم قضايا حقوقية وبالية لدى الكفلاء .

نتائج الاجتماع :

خلص الاجتماع بالاتفاق على مايلي :

(أ) التأكيد على وعد سمو الأمير محمد بن نايف ، وزير الداخلية السعودي بعدم خروج أيا من الأخوة اليمنيين الذين يحملون الاتفاقات النظامية في الأراضي السعودية وتبنيت أية إجراءات تعسفية .

(ب) إتخاذ الاجراءات المنفصة لتعجيل اجراءات ترحيل الأخوة اليمنيين المتسللين الذين يجرى القبض عليهم و خلال (٤٨ساعة) سواء على طريق المنافذ البرية أو الجوية .

(ج) الاتفاق على تسهيل الخروج الآمن للأخوة اليمنيين المتسللين ممن يرغبون بالمغادرة الطوعية وعدم إيداعهم سجون التوقيف والسماح لوسائل النقل (الباصات) بتنظيم مسيرة جماعية الى المنافذ البرية السعودية وأخذ بصماتهم الحيوية هناك ومن ثم نقلهم بالباصات وعودتهم الى أرض الوطن .

(د) الاتفاق على تسهيل اجراءات مغادرة كبار السن والأطفال والحالات الذين لايحملون الاتفاقات النظامية وممن يبكرون الى طلب المغادرة الطوعية من خلال مضمم تصاريح المرور من القنصلية العامة واستكمال اجراءات

-٢-

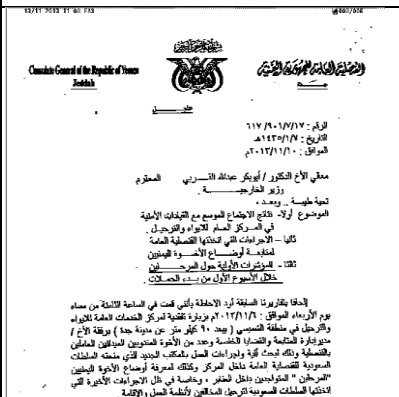

الرقم : ٦١٧/٩٠١/٢/٩٠
التاريخ : ١٤٣٥/١/٤هـ
الموافق : ٢٠١٣/١١/٤م

معالي الأخ الدكتور / أبوبكر عبدالله القربي المحترم
وزير الخارجية .

تحية طيبة .. وبعد ،

الموضوع أولا- نتائج الاجتماع الموسع مع التجهيزات الأمنية في المركز العام للجوازات والترحيل .
ثانيا – الاجراءات التي اتخذتها القنصلية العامة لمغادرة الأخوة اليمنيين
ثالثا – المؤشرات الأولية حول المرحلين خلال الأسبوع الأول من بدء الحملات .

إلحاقا بتقريرنا السابقة أود الاحاطة بأنني قمت في الساعة الثالثة من مساء يوم الأربعاء الموافق : ٢٠١٣/١١/٦م وبزيارة تفقدية لمركز التنسيق العامة للجوازات والترحيل في منطقة الشميسي (يبعد ٩٠ كيلو متر عن مدينة جدة) برفقة الأخ / مديرإدارة المتابعة والقضايا الخاصة وعدد من الأخوة المندوبين للمخالفين للمقيمين بالقنصلية وذلك لبحث آلية وإجراءات العمل بالمكتب الجديد الذي منحته السلطات السعودية للقنصلية العامة داخل المركز وكذلك لمعرفة أوضاع الأخوة اليمنيين "المرحلين" المتواجدين داخل المقر ، وخاصة في ظل الاجراءات الأخيرة التي اتخذتها السلطات السعودية لترحيل المخالفين لأنظمة العمل والاقامة .

عقدت في المركز اجتماعا موسعا مع كل من :

- سعادة اللواء / حمدان أحمد الشهري ، مساعد مدير عام الأمن العام للشؤون الأمنية
- سعادة اللواء/ مسلم الرحيلي : مدير شرطة الخاصة المقدسة (منطقة مكةالمكرمة)
- سعادة اللواء/ عايض العربي : المشرف على مركز التنسيق العامة للجوازات بالشميسي
- سعادة اللواء / عبدالرحمن الدويرجي : ممثل سمو معالي وزير الداخلية السعودي ، مساعد مدير عام الجوازات بالمملكة .

ومما سبق يمكن للحكومة اليمنية أن تعمل على تنفيذ المقترحات المقدمة لمجلس الوزراء عام ٢٠١٠م للتخفيف من معاناة المهاجرين في ظل الأوضاع والظروف الحالية(٢٧).

(٢٧) اليمن.. والعودة الثالثة للمغتربين، ورقة مقدمة لمجلس الوزراء في عام ٢٠١٠م، إعداد جمال عبد الرحمن عبد الله الحضرمي - مستشار رئيس الوزراء.

الفصل السابع

خاتمة وتوصيات

أولاً: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

أولاً: إن الهجرة التهامية ليست بمعزل عن الهجرة اليمنية عامة، ولكنها الأكثر تضرراً.

ثانياً: زيادة عدد المهاجرين من تهامة ناجمة عن وجود اضطهاد سياسي كبير كان يعاني منه المواطن، وتسلب حقوقه السياسية والمدنية خلال الأعوام الماضية وينعكس ذلك على حياته ومعيشته.

ثالثاً: الهجرة التهامية أدت إلى تراجع المساحات المزروعة في تهامة وقلة الاصطياد البحري والرعي، وتناقص الخبرات والمهارات في العديد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

رابعاً: كانت الهجرة التهامية هجرة مبكرة، ولم تعتمد على التأهيل والتدريب لتكوين كوادر يحتاجها سوق العمل في بلد المهجر، فأصبح المهاجر يعمل في المهن والحرف غير الماهرة، إلا إذا تعلم في بلد المهجر.

خامساً: اعتمدت الأسواق المجاورة في بلد المهجر على بعض المنتجات الزراعية والثروة الحيوانية من تهامة، وكانت تخضع لشروط ومعايير دولية لتنافس منتجات من دول أخرى، وهذا ساهم في زيادة حركة الهجرة وتحول المزارع اليمني إلى مسوق ومهاجر في معظم الأحيان لعدم وجود حوافز محلية تشجعه على التصدير والإنتاج.

سادساً: عدم وجود الاهتمام الكافي من الحكومات اليمنية السابقة بتنظيم الهجرة، وتدريب المهاجرين وتأهيلهم.

تلك بعض النتائج، والدراسة بحاجة إلى مزيد من البحث والتدقيق في جوانب مختلفة من حياة المهاجر حتى يتم الاستفادة منها، ومعالجة أوضاع المهاجر التهامي لاحقاً.

ثانياً: مقترح المعالجة لواقع الهجرة اليمنية:

تم التأكيد في هذه الدراسة على المقترحات المقدمة لمجلس الوزراء في عام ٢٠١٠م، باعتبار أنها لم تنفذ في حينه، ومازال المهاجر اليمني بحاجة إليها في بلد المهجر، ونحتاج إليها بعد واقع وظروف الحرب الأخيرة في اليمن ومنها:

أولاً: الإجراءات الآنية والمستعجلة

- تدخُّل الحكومة لدى المملكة من أجل إعطاء فرصة أخرى لمعالجة وضع الإخوة المغتربين وإعطائهم امتيازات استثنائية في هذه المرحلة، وتكريس مبدأ الأخوة وحسن الجوار.
- تحقيق الأمن والاستقرار لليمن، ووقف الحرب والصراع المسلح بين القوى السياسية.
- قيام الحكومة بحصر العائدين من أجل العمل على توفير الخدمات المناسبة لهم في مواقع تمركزهم عبر برنامج إسعافي يتم القيام به، مثل خدمات الصحة والتعليم، وتوفير الأماكن المناسبة لهم.

ثانياً: إجراءات لاحقة

- استكمال مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني، وإعادة تأهيل الشباب اليمني، وخاصة العائدين منهم، ودراسة السوق المحلية أو الخارجية لاستيعابهم.

- إدماج التعليم الفني والتدريب المهني في التعليم العام عبر برامج تأهيلية، أو تخصصات بعد الصف التاسع، وفي المرحلة الثانوية.
- إعادة الاستثمار في الإنسان اليمني وتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية بما يجعله منافساً حقيقياً في السوق المحلية أو الإقليمية.
- وضع تصور شامل لمشكلة الهجرة ومعالجتها وفقاً لرؤية استراتيجية واضحة مستقبلاً.

وعليه فإن الهجرة في تهامة ليست منفصلة عن واقع الهجرة في اليمن، بل هي متطابقة مع غيرها من المحافظات اليمنية، وتخضع لنفس الأسباب والعوامل، إلا أن ما يزيدها سوءاً هو واقع التنمية في تهامة، وتأثيرها بشكل طارد لأبنائها، مما يجعل منها أداة إضافية لتوسع نطاق الهجرة وتشتيت المواطنين، ويبرز ذلك في ارتفاع عدد المهاجرين خلال السنوات الخمسين الماضية، ومع قيام الحرب بعد عام ٢٠١٥م نلاحظ إحلالاً للسكان فيها وتمزيقاً للمجتمع، وتشتيتاً للتجمعات السكانية بشكل مؤثر على النسيج الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني في المنطقة، وإعادة التوطين هذه مرتبطة بوسائل قهر اجتماعي، وسيطرة على مناطق العيش والرزق في تهامة.

ولا نجد ما نوصي به أولاً سوى الاستقرار والتنمية والسلام لتهامة والوطن اليمني، والاستمرار في البحث عن هذه الجزئية من الهجرة في تهامة وارتباطها بالمشاكل القائمة حالياً، خاصة بعد الهجرة القسرية للسكان بعد أحداث حرب ٢٠١٥م وحتى الآن، ومعرفة هل هناك توجه للإحلال بديلاً للسكان، أم أن ما يحدث هو نتائج الحرب القائمة وإفرازاتها التي قد تخلق مجتمعات جديدة وتواجداً مختلفاً للسكان.

كما نوصي بالعمل على معالجة كافة نتائج الدراسة حتى نتمكن من الحد من هذه الظاهرة وتحقيق الطمأنينة للمهاجر داخل وطنه وخارجه.

والباحث يرى أن الدراسة مازالت بحاجة إلى التوسع والقراءة الميدانية لتفاصيل أكثر عن حياة المهاجر في تهامة، والتعرف على أسباب أخرى لم نتمكن من ذكرها، قد تظهر عبر اللقاءات المباشرة مع المهاجر التهامي، لذا نوصي بالقيام بها لاحقاً.

والله الموفق

تم البحث في ٢٠٢١/٣/٣١م

المستشار/ جمال عبد الرحمن عبد الله الحضرمي

المراجع:

١- الإمام المطهر بن يحيى شرف الدين - ويكيبيديا.

٢- أبو الغيث –عبد الله - العلاقات السياسية بين جنوب الجزيرة وشمالها – صادر عن وزارة الثقافة والسياحة اليمن عام ٢٠٠٠م.

٣- كتاب بغية المغانم في فصول التهايم للعلامة محمد بن حسن فرج، تحقيقعبد الله خادم العمري، صنعاء ٢٠٠٠م.

٤- الحداد، محمد يحيى، كتاب التاريخ العام لليمن للحداد، ثلاثة مجلدات، صنعاء، وزارة الثقافة، ٢٠٠٠م.

٥- الحضرمي، عبد الرحمن عبدالله، تهامة في التاريخ، إصدارات المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، صنعاء، دمشق (٢٠٠٥م).

٦- العمري، عبد الله خادم أحمد، سلسلة بيوتات العلم - الجزء الأول - بيت العجيل فروعه ومشاهيره، صنعاء - ٢٠٠٥م.

٧- الحضرمي، جمال عبد الرحمن، كتاب تهامة الإنسان والتنمية، الطبعة الأولى، صنعاء، عام ٢٠١٩م.

٨- الزعبي، محمد الزعبي، الكتاب المرجعي في الثقافة السكانية، مركز البحوث والدراسات اليمني، صنعاء، ١٩٩٤م.

٩- موقع صحيفة ٢٦ سبتمبر، العدد (١٦٦٣) اليوم الوطني للمغتربين تاريخ ٢٠١٢/١٠/١٧م.

١٠- تقرير الجهاز المركزي للإحصاء، مقدم لمجلس الوزراء في نوفمبر ١٩٩٢م.

١١- الحضرمي، عبدالرحمن عبدالله، ضحايا الصراع السياسي، نشرت الدراسة على حلقات في أعداد من مجلة الحكمة، العدد ٥٢، ٥٣، ٥٤ للعام ١٩٧٦م.

١٢- باصره - صالح علي - الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا حتى منتصف القرن العشرين.. رابط الموقع مهارات:
(https://www.mahaarat.com/?p=1624)

١٣- مقبل، سيف علي، ضحايا الصراع السياسي ومسألة الغزو الحبشي، مجلة الحكمة، العدد ٥٧ فبراير ١٩٧٧م.

١٤- دراسة حول: "تقييم سياسات الهجرة في اليمن ودول الخليج وآثارها على التنمية الشاملة ومستقبل العمالة الآسيوية في دول الخليج". إعداد: رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة – صنعاء، أكتوبر ٢٠١١م.

١٥- موقع صحيفة الوحدوي نت - أشرف الريفي، الثلاثاء ٢٥ مايو ٢٠١٠م.

١٦- موقع مارب برس، بتاريخ - السبت ٠٦ نوفمبر، ٢٠١٠ عن معاناة المغتربين اليمنيين.

١٧- موقع إلكتروني - العربي الجديد في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٠م.

١٨- الحضرمي، جمال عبد الرحمن، اليمن والعودة الثالثة للمغتربين، ورقة مقدمة لمجلس الوزراء، ٢٠١٠م.